



## الجلسة العامة ٣٠

الاثنين، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ - سو ..... (جمهورية كوريا)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس،  
السيد شارما.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

أبدأ بموضوع كرسى له الوكالة الكثير من الاهتمام  
في الأسابيع الأخيرة - ألا وهو تعزيز جهودنا للحماية من  
الإرهاب النووي.

## البند ١٤ من جدول الأعمال

## تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

لقد ظلت الوكالة تصدر الدول في تشجيعها على  
جعل الأمن جزءا لا يتجزأ من إدارة برامجها النووية الشاملة،  
إلا ان الهجمات التي وقعت في الولايات المتحدة كانت  
إنذارا لنا جميعا بأنه يمكن بل ويجب عمل المزيد. ففي  
الأسبوع الذي أعقب المأساة مباشرة اتخذ المؤتمر العام  
للوكالة قرارا طلب مني الشروع في استعراض شامل لأنشطة  
وبرامج الوكالة وثيقة الصلة بمنع أعمال الإرهاب التي تشمل  
مواد نووية ومواد أخرى مشعة.

وتقوم الوكالة بمجموعة من الأنشطة وثيقة الصلة  
بمكافحة الإرهاب النووي، بما فيها برامج لضمان الأمن  
المادي، وذلك للمساعدة في منع الاتجار غير المشروع بالمواد  
النووية والمصادر الأخرى المشعة والتصدي له، وتشجيع

## مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة

(A/56/313)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية) أدعو المدير العام  
للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، إلى  
عرض تقرير الوكالة لعام ٢٠٠٠.

السيد البرادعي (تكلم بالانكليزية): تواصل الوكالة  
الدولية للطاقة الذرية أداء دور هام بوصفها قوة حفازة  
للتنمية وحجر الزاوية لعدم الانتشار النووي والأمان النووي.

سوف أتكلم اليوم بإيجاز عن أنشطة الوكالة على  
صعيد مهماتنا الأساسية الثلاث ألا وهي: تحقيق التنمية ونقل  
التكنولوجيات النووية السلمية، وبناء نظام أمان نووي عالمي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا  
تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد  
أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات  
بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وأنتقل الآن إلى الأنشطة الأخرى للوكالة.

إن التوسع السريع في الطلب العالمي على الطاقة - والوعي المتزايد بضرورة التنمية المستدامة - قد زاد من التركيز على الآثار البيئية الناجمة عن حرق الوقود الأحفوري. والقوى النووية، التي توفر حالياً نحو سدس الكهرباء المنتجة في العالم، هي البديل الأساسي الذي يمكن في المستقبل المنظور أن توفر الكهرباء على نطاق واسع بدون انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

لقد شهدت الشهور الإثنا عشر الماضية بعض التطورات الإيجابية في مجال الطاقة النووية. فمن حيث الأداء، نشهد ممارسات أمان قوية، وخفض تكاليف توليد الكهرباء، والتמידات الأولى لتراخيص محطات الطاقة إلى ٦٠ عاماً. كما ارتبطت ست محطات جديدة بشبكات الكهرباء الوطنية في عام ٢٠٠٠، وهناك ٣٣ محطة أخرى كانت تحت الإنشاء بحلول نهاية العام. غير أن الآراء بشأن مستقبل الطاقة النووية ما زالت مختلطة بسبب المخاوف المتعلقة بالأمان وعدم الانتشار. وعلى سبيل المثال، فإن السياسة الجديدة لحكومة الولايات المتحدة بشأن الطاقة قد أيدت بشكل صريح التوسع النووي، بينما عقدت الحكومة الألمانية اتفاقاً مع الصناعة للتخلص من القوى النووية تدريجياً. وهذه النظرة المختلطة قد انعكست أيضاً في الاستنتاجات المتعلقة بدور الطاقة النووية والتي خلصت إليها مؤتمرات هامة بشأن تغير المناخ والتنمية المستدامة.

ولعل من السابق لأوانه أن نتنبأ بما سيحمله لنا المستقبل فيما يتعلق بالطاقة النووية. ومن الواضح أن هناك مناقشات جديدة وهامة بشأن دور الطاقة النووية، وهناك اعتراف في دوائر عديدة بأنها مصدر للطاقة النظيفة لا يمكن إغفاله. غير أن ثلاثة أسئلة أساسية هي التي ستحدد مستقبل الطاقة النووية: هل ستثبت أنها تكنولوجيا مأمونة؟ وهل

سلامة المنشآت النووية، وتأمين سلامة المواد النووية من الاستخدامات غير السلمية والاستجابة لحالات الطوارئ. وتضع الوكالة في كل مجالات الأنشطة هذه قواعد قانونية ومبادئ توجيهية وتشجع التعاون الدولي وتقديم مشورة الخبراء والتدريب والمعدات، كما تقدم درجات متنوعة من الإشراف. ولقد ركزنا في السنوات القليلة الماضية على التعاون المتزايد في الأمان النووي بين المنظمات وثيقة الصلة، بما فيها الهيئات الحكومية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومنظمات إنفاذ القانون الأخرى والحكومات الوطنية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. كذلك قدمنا مجموعة آخذة في الاتساع من الخدمات الاستشارية إلى الدول لمساعدتها في تطوير الأمان النووي وحماية المواد والمنشآت النووية من السرقة والتخريب وإدارة المصادر المشعة والتخلص منها بأمان. كذلك عززنا نظامنا الخاص بالتحقق لكي يغطي الأنشطة المعلنة وغير المعلنة المحتملة على حد سواء.

ونحن بصدد استعراض متعمق لكل البرامج سألقة الذكر لتحديد التدابير الإضافية التي قد يتطلبها الأمر في ضوء الأحداث الأخيرة. وإننا ننظر بصفة خاصة في توسيع نطاق ومدى الكثير من خدمات الأمان والسلامة. وبالمثل، سوف نستعرض الاتفاقيات والمبادئ التوجيهية الحالية - بما في ذلك اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية - للتأكد من أنها شاملة وناجعة، وسنبذل كل جهد ممكن لضمان تطبيقها عالمياً.

وبغية تمكين الوكالة من مساعدة الدول التي تفتقر إلى الموارد لتحديث أنظمة الأمان، فإننا نعمل أيضاً على دراسة إمكانية إنشاء صندوق للحماية من الإرهاب النووي. وإنني على ثقة بأنه في ضوء التهديدات الراهنة، ستحظى مسألة تطوير نظام عالمي ناجع للحماية من السرقة النووية والتخريب والإرهاب، بالأولوية التي تستحقها من جميع المهتمين. فهذه تهديدات غير تقليدية تتطلب استجابات غير تقليدية.

في مجال إدارة الموارد المائية، تحظى التقنيات النووية باعتراف متزايد. وتستخدم هيدرولوجيا النظائر لوضع خرائط لمستودعات المياه الجوفية من أجل الإدارة المستدامة للموارد المائية، وتشرف الوكالة بنشاط على ٧٥ مشروعاً في حوالي ٤٠ دولة من الدول الأعضاء. ففي إثيوبيا، مثلاً، ساعد استخدام هيدرولوجيا النظائر في إطار مشروع للوكالة على إعداد خزان جديد للمياه الجوفية لتوفير أكثر من ٤٠ في المائة من إمدادات المياه في أديس أبابا. كما أننا نشرك مع منظمة الدول الأمريكية والبنك الدولي ومرفق البيئة العالمي في حماية وإدارة خزان غواراني أكويفر - أكبر مستودع للمياه الجوفية في أمريكا الجنوبية، والذي يحتوي على كميات من المياه العذبة تكفي، إن أمكن توفير حماية مستدامة لها، لتلبية احتياجات أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة.

وما زال الإنتاج الزراعي وإنتاج الماشية يتعزز من خلال التوسع في تطبيق تقنية الحشرة المعقمة التي ثبتت مفعولها، وهي تقنية بديلة للمبيدات الحشرية وغير مضرّة للبيئة. وفي مؤتمر القمة الذي عقد في لوساكا في تموز/يوليه ٢٠٠١، اعتمد رؤساء الدول والحكومات الأفارقة خطة حملة لاستئصال ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات على مستوى القارة الأفريقية من خلال استعمال تقنية الحشرة المعقمة، وذلك بدعم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة، وجهات أخرى. وستحقق هذه الخطة منافع صحية واقتصادية كثيرة في جميع أرجاء القارة الأفريقية. كما أن الطفرات التي يحفزها الإشعاع تستخدم لإنتاج محاصيل ذات غلة أكبر ونوعية أعلى، وتستخدم تقنية تعريض المنتجات الزراعية للإشعاع لحفظها طازجة والقضاء على الكائنات الدقيقة المسببة للأمراض.

في مجال حماية البيئة، يولي مختبرنا للبيئة البحرية في موناكو الأولوية لاستخدام التقنيات النووية لإدارة المستدامة

يمكن ضمّانها بفعالية ضد الأغراض غير السلمية؛ وهل يمكن أن تكون تكنولوجيا قادرة على المنافسة اقتصادياً.

إن هذه الأسئلة من بين الموضوعات التي يستعرضها حالياً المشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية، وهو المشروع الذي أنشأته الوكالة حديثاً وهو مصمم لدعم استخدام الطاقة النووية بشكل آمن واقتصادي ومانع للانتشار، بغية المساعدة في تلبية الاحتياجات العالمية من الطاقة في القرن الحادي والعشرين. وحتى يظل الخيار النووي خياراً سليماً، ينبغي أن تكون تكنولوجيا الطاقة النووية، مثل غيرها من التكنولوجيات، مغامرة وإبداعية.

إن التكنولوجيات النووية تقدم حلولاً مفضلة - وأحياناً هي الحلول الوحيدة - لكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك، فإن جزءاً كبيراً من أنشطتنا في مجال التكنولوجيا النووية يتعلق بتطبيقات أخرى غير توليد الكهرباء. وتعمل الوكالة من خلال مشاريعها البحثية المنسقة وبرامجها للتعاون التقني على تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية للدول الأعضاء وتعمل كأداة لنقل التكنولوجيات النووية لمكافحة الأمراض وسوء تغذية الأطفال، وإدارة الموارد المائية وزيادة إنتاج الأغذية وحماية البيئة.

وعلى سبيل المثال، في مجال الصحة البشرية، اعترف منذ أمد بعيد بالعلاج الإشعاعي باعتباره أداة قيمة لعلاج السرطان والتخفيف من آلامه. وتزايدت أهمية الاهتمام الذي توليه الوكالة لهذا الموضوع في البلدان النامية، نتيجة ارتفاع متوسط العمر المتوقع وارتفاع معدلات الإصابة بالسرطان. وتسعى الوكالة لبناء قدرات محلية عن طريق تدريب الممارسين، وتحسين نوعية المعدات المستخدمة في العلاج، وتحسين نوعية العلاج وفعاليته.

ذلك، هناك دول كثيرة لم تصبح أطرافاً في هذه الاتفاقيات بعد؛ كما أن مجالات رئيسية معينة للأنشطة النووية لم تخضع بعد للاتفاقيات؛ وبعض الاتفاقيات الحالية ليست شاملة من حيث التغطية. وأحث كل الدول التي لم تفعل ذلك بعد أن تصبح أطرافاً في كل الاتفاقيات المتعلقة بالأمان. وفضلاً عن ذلك، أعتقد أن علينا أن نستمر في الاهتمام بوضع قواعد ملزمة قانونياً في المجالات التي لا تغطيها الاتفاقيات حالياً.

ويتمثل الإسهام الحيوي الثاني للوكالة في مجال الأمان النووي في وضع وصيانة مجموعة شاملة من معايير الأمان. وهناك عدد متزايد من الدول التي تستخدم معايير الوكالة بشكل مباشر أو بوصفها أساساً مرجعياً للوائح الوطنية للأمان النووي. وفي السنوات القليلة الماضية، عملت الأمانة العامة بشكل مكثف من أجل تحديث واستكمال مجموعة شاملة من معايير الأمان التي تغطي سائر الأنشطة النووية، بما في ذلك أمان النفايات والنقل.

ومع ذلك فإن معايير الأمان لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا طبقت تطبيقاً عملياً. والوكالة تساعد الدول في تطبيق معاييرها بتوفير التعليم والتدريب، وتعزيز تبادل المعلومات بشأن أفضل ممارسات الأمان وتقديم طائفة واسعة من خدمات الأمان. وخدمات الأمان التي تقدمها الوكالة - مثل تقييماتنا لأمان المفاعلات أثناء التشغيل، واختبارات التصميم والاختبارات المنتظمة - لا يزال الطلب عليها كبيراً. وفوائد هذه الاختبارات الدولية المتناظرة وسائر الخدمات تبينها الدرجة المتزايدة التي تجد عندها بعثات المتابعة أن ثمة مشاكل أمان محددة جرى حلها. وفي العام الماضي بدأنا اتخاذ نهج أكثر شمولاً - أي تقييم أمان متكامل - من شأنه أن يوفر تشخيصاً لصورة الأمان النووي الشاملة لبلد بعينه، وهو يعمم وفقاً لدرجة تعقد البرنامج النووي للبلد ويحدد تلك المجالات التي ينبغي تركيز تعزيزات الأمان فيها.

للمناطق الساحلية - تلك الأجزاء من المحيطات الأقرب إلى استخدامات الإنسان واحتياجاته. وثمة تقدم أيضاً في تطوير تقنيات نووية لاكتشاف الألغام الأرضية المهجورة - وهي أقل تكلفة من التقنيات التقليدية ولا تحتاج إلى عمالة كثيفة.

وفي كل من مجالات التطبيقات النووية هذه، تحرص الوكالة على تشجيع تطوير ونقل التقنيات التي تخدم أولويات الدول الأعضاء، مع التركيز على الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية. وكما سنبلغ مؤتمر القمة العالمي المقبل المعني بالتنمية المستدامة، فمن أصل أكثر من ٥٠٠ مليون دولار من التعاون التقني قدمتها الوكالة منذ عام ١٩٩٢، تم توجيه أكثر من ٢٠٠ مليون دولار إلى نحو ٨٠٠ مشروع من المشروعات التي تستهدف أساساً دعم أولويات جدول أعمال القرن الـ ٢١، مثل الأرض والزراعة، والصحة البشرية والمياه العذبة.

ومراعاة الأمان في الأنشطة النووية في جميع أنحاء العالم أمر بالغ الأهمية من أجل استمرار مصداقية التكنولوجيات النووية. وبينما يعتبر الأمان مسؤولية وطنية في المقام الأول، فإنه يمثل شاغلاً دولياً مشروعاً في نفس الوقت. والأمان النووي، شأنه شأن الممارسات البيئية، تترتب عليه آثار تتعدى الحدود الوطنية. ومنذ حادث تشيرنوبل، استمر التحسن في كفاءة الأمان، ولكن ما زال ينبغي عمل الكثير على المستويين الوطني والدولي من أجل معالجة ما تبقى من تفاوت في ممارسات الأمان في بلدان مختلفة.

إن استحداث واعتماد قواعد ملزمة قانوناً على الصعيد الدولي تحت إشراف الوكالة قد أسهم كثيراً في تعزيز الأمان النووي عالمياً. واليوم، هناك اتفاقيات تشمل أمان مفاعلات القوى، وإدارة النفايات المشعة والوقود المستنفد، والإخطار المبكر والمساعدة في حالات الحوادث النووية أو الطوارئ الإشعاعية، والحماية المادية للمواد النووية. مع

البيئية والصحية المحددة للحادث - تناقضات لا تزال قائمة بين السلطات الوطنية وأيضاً بين المنظمات الدولية ذات الصلة. وأعتقد أنه سيكون من المفيد أن ينشأ محفل مشترك بشأن نتائج تشيرنوبل توجه فيه منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة وحكومات البلدان المتضررة رسالة واضحة موحدة إلى سكان المنطقة والرأي العام في مجموعته. والوكالة تستكشف في الوقت الحالي جدوى إقامة محفل كهذا.

في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، شاركت الوكالة في بعثة ميدانية إلى كوسوفو، بقيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لتقييم النتائج الممكنة الناجمة عن استخدام اليورانيوم المستهلك في الذخيرة خلال صراع كوسوفو. وتوصل تقرير البعثة إلى أنه لم يوجد تلوث أرضي واسع الانتشار في المناطق التي جرى فيها التحقيق، ولذلك فإن المخاطر الإشعاعية والكيميائية المصاحبة غير كبيرة. ومع ذلك، دعا التقرير إلى اتخاذ بعض الإجراءات التحذيرية.

ولا تزال الوكالة تعمل - مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية - للرد على الطلبات التي تتلقاها من مختلف الدول في الشرق الأوسط ومنطقة البلقان فيما يتعلق بالتقييمات الإشعاعية الإضافية لبقايا اليورانيوم المستهلك. وثمة مهمة أولية أنجزت في الكويت في أيلول/سبتمبر؛ ونحن نشرك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في بعثة إلى يوغوسلافيا في الأسبوع القادم؛ وقد تتبع ذلك بعثات أخرى عندما تسمح الموارد بذلك.

ومن الواضح، أن عددا من التحديات لا تزال قائمة في مجال الأمان النووي، من بينها ضرورة مواصلة تحسين الأمان في المجالات التي يبدو فيها ضعف، وإيجاد ثقافة أمان نووي على مستوى العالم. وهذا يتطلب جهوداً متزايدة من أجل تحقيق تناسق دولي لمعايير ونهج الأمان وإقامة بنى تشريعية وتنظيمية فعالة في كل البلدان.

هناك مسألة كبرى في المناقشة الحالية تتعلق بدور القوى النووية، هي مسألة الإدارة الآمنة والتخلص الآمن من الوقود المستهلك والنفايات الإشعاعية. والشواغل المتعلقة بالنفايات التي توشك دورتها على الانتهاء - وبالتحديد التخلص من النفايات المنخفضة المستوى والقصيرة الأجل وتخزين النفايات من كل الفئات - يتم تناولها كذلك فعلاً بأمان وفعاليتها. ومع ذلك، لا يزال الرأي العام حذراً بشأن إدارة النفايات العالية المستوى والتخلص منها، بالرغم من الثقة لدى الخبراء بأن التخلص الجيولوجي آمن، وصحيح تقنياً ومسؤول بيئياً.

هناك بعض التقدم الذي تجدر ملاحظته. لقد صدق البرلمان الفنلندي في أيار/مايو على قرار الحكومة ببناء منشأة للتخلص على عمق من الوقود المستنفد في أولكليوتو. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، قد ترفع توصية في الأشهر القادمة إلى الرئيس بشأن موقع لمخزن جيولوجي مقترح في جبل يو كا. ولا يزال البحث مستمراً بشأن وسائل للتخلص من النفايات القابلة للاسترجاع للسماح باسترجاع النفايات فيما بعد في حالة نشوء شواغل أو التوصل إلى حلول أفضل، وبشأن التحويل وسائر التقنيات الأخرى لخفض إشعاعية وكتلة النفايات الطويلة الأجل. ولا تزال الوكالة تركز الاهتمام الدولي على مسائل إدارة النفايات بغرض الإسراع في تقديم حلول ناجحة، وهو أمر أساسي لقبول الرأي العام بذلك.

ولقد صادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة عشرة لحادثة تشيرنوبل. وبدعم من الوكالة، ركز مؤتمران دوليان في كيبف على نتائج الحادث، بما في ذلك التأثيرات الصحية، والبيئية والاجتماعية. وفي زيارة قمت بها مؤخرًا إلى بعض المناطق المتضررة في بيلاروس، ظللت ألاحظ عدم توفر الثقة سائداً بين سكان المنطقة، وذلك يرجع إلى حد غير قليل إلى البيانات المتناقضة والتقارير المتعلقة بالآثار

ولا يزال هناك عدد من الأسئلة والشواغل المتعلقة  
 برنامج العراق النووي السابق، التي من شأن توضيحها أن  
 يخفف عدم اليقين في إكمال معرفة الوكالة بذلك البرنامج.  
 وبشرط أن يكون بإمكان الوكالة أن تقنع نفسها بأن وضع  
 أنشطة العراق النووية لم يتغير منذ كانون الأول/ديسمبر  
 ١٩٩٨، فإن الشكوك المترتبة على تلك الأسئلة والشواغل  
 ليس من شأنها أن تمنع الوكالة من التحرك نحو التنفيذ الكامل  
 لخطة الجارية بشأن الرصد والتحقق. ومن الواضح، أنه  
 كلما ظل تعليق أعمال التفتيش التي أنشطها مجلس الأمن  
 للوكالة باقيا، أصبح من الأكثر صعوبة والأطول وقتا أن  
 تصل الوكالة من جديد إلى مستوى المعرفة الذي حققته في  
 نهاية عام ١٩٩٨.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، قامت الوكالة  
 بالتحقق من المواد النووية المتبقية في إطار الضمانات، وفقا  
 لاتفاق العراق للضمانات مع الوكالة. وبالتعاون مع  
 السلطات العراقية، تمكن مفتشو الوكالة من التحقق من  
 وجود هذه المواد. ومع ذلك، كما ذكرت من قبل، فإن  
 أنشطة الضمانات هذه لا تعد بديلا عن أنشطة التحقق  
 المطلوبة وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، كما أنها  
 لا توفر التأكيدات التي يحتاج إليها والتي يسعى إليها المجلس.

ومنذ عام ١٩٩٣، لم تتمكن الوكالة من أن تنفذ  
 تنفيذًا تامًا اتفاق ضماناتها مع جمهورية كوريا الشعبية  
 الديمقراطية. إلا أنه وفقا للإطار الاتفاقي بين الولايات  
 المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، منذ تشرين  
 الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، ظلت الوكالة ترصد توقف المفاعل  
 النووي للغرافيت المخفف التابع لجمهورية كوريا الشعبية  
 الديمقراطية والمنشآت ذات الصلة. وأبقينا على وجود  
 تفتيشي مستمر في موقع نيونغبونغ.

وأنشطة التحقق التابعة للوكالة ترمي إلى توفير  
 تأكيدات على أن المواد النووية والمنشآت النووية تستخدم  
 للأغراض السلمية وحدها. وفي أوائل التسعينيات، بعد  
 اكتشاف برنامج الأسلحة النووية السري في العراق، أعلن  
 المجتمع الدولي استعداده لإعطاء الوكالة سلطة أوسع، لتعزيز  
 قدرتها على التحقق، ولا سيما قدرتها على تقديم تأكيد،  
 ليس على أن المواد النووية المعلنة لم تحول لأغراض غير  
 سلمية فحسب، وإنما، وهذا له نفس القدر من الأهمية،  
 لا توجد مواد أو أنشطة نووية غير معلنة. ومع ذلك،  
 باستثناء عدد محدود من البلدان، لا نزال نفتقر إلى تلك  
 السلطة، لأن تلك السلطة تتطلب، في كل بلد معني، إبرام  
 اتفاق للضمانات وبروتوكول إضافي نافذين.

إن خمسين دولة طرفا في معاهدة حظر انتشار  
 الأسلحة النووية لا تزال دون اتفاق نافذ للضمانات الشاملة.  
 والوكالة لا يمكنها أن تقدم لتلك البلدان أية تأكيدات  
 بضمانات. ومنذ عام ١٩٩٧، عندما اعتمد مجلس محافظي  
 الوكالة البروتوكول الإضافي النموذجي، وافق على  
 بروتوكولات إضافية لـ ٥٨ دولة عضوا لا غير، دخل  
 ٢١ بروتوكولا من هذه البروتوكولات حيز النفاذ. وهذا  
 وضع غير مرض. إن الوكالة لا يمكنها أن تقدم التأكيدات  
 المطلوبة إلا إذا منحت السلطة بالمقابل.

وطوال ثلاث سنوات تقريبا، لم تكن الوكالة في  
 وضع يسمح لها بتنفيذ ولايتها في العراق. بمقتضى قرار مجلس  
 الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات الأخرى ذات الصلة.  
 ونتيجة لذلك، لا يمكننا في الوقت الحالي أن نقدم أي تأكيد  
 بأن العراق يمثل لالتزاماته. بمقتضى هذه القرارات. ولا تزال  
 الوكالة مستعدة لاستئناف أنشطتها للتحقق في العراق  
 بمقتضى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. بمجرد إخطارها.

سعيًا إلى حل مختلف المسائل القانونية والتقنية. وتم خلال الأشهر الإثني عشرة الماضية تحقيق تقدم بشأن وضع معايير وأساليب تقنية من أجل تنفيذ تدابير التحقق. بيد أنه لم يتم حتى الآن تحقيق أي تقدم بشأن نطاق تدابير التحقق، وطبيعة المواد الخاضعة للتحقق ومدة تدابير التحقق. بموجب الاتفاقات. وقد التقيت في فيينا في الشهر الماضي بوزير الطاقة الذرية للاتحاد الروسي ووزير الطاقة للولايات المتحدة للاستفادة من التقدم المحرز وإعطاء زخم لهذه المبادرة الهامة للحد من الأسلحة، التي ستكفل في حال نجاحها إزالة كميات هائلة من المواد الصالحة للاستعمال في صنع الأسلحة من هذه البرامج العسكرية بصورة لا رجعة فيها.

ولا يزال كبح انتشار الأسلحة النووية والانتقال إلى تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي من التطلعات الكبرى للإنسانية. وهناك عدد من التحديات التي تعتبر حاسمة بالنسبة لنجاحنا في المستقبل. ومن أبرز هذه التحديات التطبيق العالمي لنظام ضمانات الوكالة من خلال قيام جميع الدول التي تعهدت بالتزامات عدم الانتشار بإبرام اتفاقات وبروتوكولات إضافية ذات صلة بالضمانات، ومن خلال تحقيق الصبغة العالمية لنظام عدم الانتشار. إلا أن هناك تحديًا وثيق الصلة يتمثل في تحقيق تقدم ملموس نحو تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. ويعتبر ذلك أمرًا حاسمًا لاستمرار وتوطيد نظام عدم الانتشار في الأجل الطويل. وهناك حاجة إلى أن تقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية بتنفيذ التزامها القاطع الذي تعهدت به أثناء مؤتمر الدول الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ "بإنجاز التخلص التام من الأسلحة النووية" (NPT/CONF.2000/28 الجزء الأول والثاني) باتخاذ خطوات ملموسة في موعد مبكر.

وهذا الاستعراض لبعض أنشطة الوكالة يوضح أن نطاق عملنا لا يزال في اتساع. وفي ظل بيئة الميزانيات ذات

ولا تزال الوكالة غير قادرة على التحقق من إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن كل المواد النووية الخاضعة للضمانات في البلد أعلنت للوكالة.

وكما ذكرت في العام الماضي، فإن عملية التحقق هذه ستستغرق من ثلاث إلى أربع سنوات. وفي أيار/مايو من هذا العام، اقترحت الوكالة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أولى الخطوات المحددة التي من الضروري اتخاذها في تلك العملية وأظهرنا استعدادنا لبدء تنفيذ هذه التدابير بمجرد تمكين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لنا من القيام بذلك. ولم تلتق حتى الآن ردا من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي لا تزال تربط قبولها لتحقيق الوكالة بإعلانها لمدى التقدم في تنفيذ الإطار الاتفاقي. ولا يزال أطلب من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تُطَبِّعَ علاقاتها مع الوكالة، بما في ذلك استئناف عضويتها. وهذا من شأنه، ليس تحقيق تفاعل أفضل في مجال التحقق فحسب، وإنما يمكننا أيضا من تقديم مشورة أمان هامة وخبرة تتعلق بمشروع مفاعل الماء الثقيل الجاري.

وتمشيا مع الولاية الموكولة إلي من المؤتمر العام للوكالة، واصلت التشاور مع دول منطقة الشرق الأوسط بشأن تطبيق ضمانات شاملة النطاق على الأنشطة النووية في الشرق الأوسط وبشأن التوصل إلى اتفاقات نموذجية من شأنها أن تفضي في نهاية الأمر إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة. وللأسف، لم أتمكن حتى الآن من إحراز تقدم في الوفاء بهذه الولاية. وآمل أن يجعل التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط في المستقبل من الممكن إحراز تقدم مواز في هذه المسألة الأمنية الكبرى.

وقد تواصلت المشاورات، ضمن إطار المبادرة الرامية إلى تقديم المواد النووية التي يتم تحريرها من البرامج العسكرية للاتحاد الروسي والولايات المتحدة لكي تتحقق الوكالة منها،

واسمحوا لي أن أختتم كلامي بالإعراب عن تقديري الخالص لحكومة النمسا، التي لا تزال مضيئا مثاليا للوكالة يتسم بالسماحة لأكثر من أربعة عقود.

**السيد براكاش (الهند)** (تكلم بالانكليزية): لقد أحاط وفدي علما بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي عرضه لتوه مدير الوكالة السيد محمد البرادعي.

ولا بد من الإشادة بالوكالة على قيامها بإصدار مجلة التكنولوجيا النووية، دأبها في السنوات الماضية. وتورد المجلة دراسات أجرتها منظمات ذات مقام رفيع تشير إلى ضرورة وحثمية الطاقة النووية في الأجل الطويل. وتكشف التحليلات الموضوعية لمختلف تصورات الطاقة بكل وضوح أن الطاقة النووية تشكل عنصرا هاما من مزيج الطاقة وأنها ستكون من المصادر الرئيسية للكهرباء في المستقبل.

وبالطبع، فإننا نواجه حاليا حالة غير عادية. فالعديد من الدول الصناعية التي تمتلك قدرات تكنولوجيا الطاقة الذرية، تشهد إشباعا في الطلب على الكهرباء، في حين أن كثيرا من البلدان النامية، لسبب أو لآخر، غير قادرة على الحصول على الطاقة الذرية. وتعتبر الحالة في بعض البلدان الآسيوية، ولا سيما الهند، في اختلاف صارخ مع التصور العالمي، مختلفة إلى حد كبير، نظرا لأن هناك طلبا متزايدا على الطاقة في هذه البلدان يكافئه تصنيع هام. وقد حصلت هذه البلدان على القدرات اللازمة للسعي إلى الحصول على التكنولوجيا النووية لتلبية احتياجاتها من الطاقة. وإذا كان المجتمع العالمي يرغب في ردم الهوة القائمة في مجال الطاقة إلى أقصى حد ممكن كشرط لا بد منه للتنمية الاقتصادية، فليس هناك من بديل لاستخدام الطاقة الذرية على نطاق واسع. وقد أكدت دراسات عدة تلك النتيجة، إلا أن هناك دراسات تستند إلى المفهوم الخاطئ بأن البلدان النامية غير قادرة على الحصول على مصادر الطاقة، إما بسبب افتقارها

النمو الصفري، التي أخضعت لها الوكالة لأكثر من عقد من الزمن، فإنه لن يكون هناك متسع لبعض هذه الأولويات. وأما الحلول الوسط التي تم التوصل إليها حتى الآن لحل مسائل الميزانية في الأجل القريب فينبغي ألا تعتبر خطأ بمثابة حلول في الأجل الطويل. وإذا كان يتعين على الوكالة أن تفي بولايتها وتحافظ في الوقت نفسه على التوازن المطلوب فيما بين أنشطتها ذات الأولوية، فإن علينا أن نتوصل إلى سبل أفضل لكفالة تمويل كاف وقابل للتنبؤ. ولا بد كذلك أن يتوفر لدينا التبصر، لدى قيامنا بتخطيط أنشطتنا، للاستثمار في التدابير الوقائية بدلا من الاكتفاء بالتصدي للأزمات، التي تأتي في معظم الأحيان بعد فوات الأوان، وتكون أكثر كلفة.

وقد شرعنا، على مدى السنوات الأربع الماضية، ببرنامج لإصلاح إدارة الوكالة. ومما يتسم بأهمية خاصة قيامنا بوضع البرمجة والميزنة التي تركز على النتائج موضع التطبيق المعجل، وترافق ذلك بالانتقال إلى البرمجة والميزنة لفترة سنتين. ولقد ساعد على تيسير تنفيذ هذه التغييرات القيام بعملية كبرى لإعادة الهيكلة داخل الأمانة واتباع نهج يستند إلى "الدار الواحدة" من أجل تحسين التنسيق والكفاءة فيما بين مختلف البرامج. وهكذا، وعلى الرغم من أن الإصلاح سيظل عملية مستمرة، فإن جهازنا الأساسي يتسم حاليا باليقظة والتركيز.

ولا تزال الوكالة الدولية للطاقة الذرية تضطلع بدور رئيسي في كفالة تقاسم منافع التكنولوجيا النووية على الصعيد العالمي، وإدارة الأنشطة النووية السلمية بصورة مأمونة، وتوفير إطار موثوق للمجتمع الدولي لكبح انتشار الأسلحة النووية ومن أجل كفالة أمن المواد والمرافق النووية. وتعتمد قدرتنا على أداء هذه المهام بصورة فعالة بطبيعة الحال على الالتزام السياسي والدعم المالي من الدول الأعضاء، التي أتق بأفهامنا ستظل مستعدة لتقديم المساعدة.

بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالشروع في تنفيذ مشروع دولي يتعلق بالمفاعلات النووية الابتكارية ودورات الوقود جديدة بالثناء إلى حد كبير وتستحق التأييد القوي والمشاركة. فمثل هذه البرامج، لو حظيت بدعم جيد، تساهم في زيادة توليد الطاقة الذرية فضلا عن تعزيز السلامة دون خوف من الانتشار. ولذلك، فإننا نوصي بشدة بزيادة دعم الميزانية لهذه البرامج، التي تفي، في آن معا، بأهداف برامج الوكالة في مجال الطاقة الذرية في الأجل الطويل، والسلامة والضمانات النووية. ونحن من جانبنا، نشرك في ذلك البرنامج الحيوي، بما في ذلك عن طريق تقديم الخبرة مجانا. ونرجو أن تتمكن من جعل هذا البرنامج جزءا من أي ميزانية عادية للوكالة ذا دعم كاف. ونرى أن هذه أفضل استراتيجية فعالة للتكاليف تستطيع تلبية الولاية الأساسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية على المدى الطويل دون إحلال بالتوازن بين أنشطتها الترويجية وأنشطة ضماناتها.

إن موارد الهند المتواضعة من اليورانيوم ظلت المحدد الأساسي في الاتجاه الذي يسلكه برنامجنا للطاقة النووية. ووجود دائرة مغلقة للوقود النووي تشمل إعادة تجهيز المواد الانشطارية وإعادة تدويرها أمر محوري في سياستنا للطاقة النووية. وبالمصادفة فإن هذا ييسر أيضا الرد المنطقي على قضية إدارة النفايات الطويلة الأجل. ولما كانت احتياطياتنا من الثوريوم أكبر بخمس أو ست مرات من احتياطياتنا من اليورانيوم فإن استغلال الثوريوم في إنتاج الحجم الكبير من الطاقة هو هدف هام طويل الأجل لبرنامجنا للطاقة النووية.

وفي عام ٢٠٠٠ بدأت خمس وحدات بمفاعل الماء الثقيل المضغوط بقوة ٢٢٠ ميغاواط عملها على نطاق تجاري في الهند، مما رفع قدرتنا على الإنتاج النووي للطاقة إلى ٢٧٢٠ ميغاواط من ١٤ وحدة عاملة. كما أن مفاعلات الطاقة النووية في الهند تحتفظ بعامل قدرة عالية

إلى القوة المالية أو بسبب الخوف النفسي من مسألة الطاقة الذرية.

ومما يدعو إلى الارتياح أن نلاحظ أن لجنة التنمية المستدامة قد اعترفت بما للطاقة الذرية من قيمة في سياق التنمية المستدامة ووافقت على أن اختيار استعمال مصادر الطاقة المناسبة ينبغي أن يترك للبلدان المعنية. بيد أن الخيار النووي قد واجه نكسة في اجتماع بون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، عندما تقرر أن تمتنع البلدان المتقدمة النمو عن استعمال تخفيضات الانبعاثات المصادق عليها والمتولدة من المرافق النووية للوفاء بالتزاماتها بموجب بروتوكول كيوتو الملحق بالاتفاقية. ومن المفارقة أن يثبط أحد مصادر الطاقة الذي يعتبر حاليا من خطر انبعاثات غازات الدفيئة من جانب هيئة تعتبر أكثر الهيئات اهتماما بتخفيض هذه الانبعاثات. وإننا نشيد بأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الدور الذي اضطلعت به في نيويورك وفي بون، بتوزيع صحائف وقائع عن الطاقة الذرية والتنمية المستدامة، وتنظيم مناسبات جانبية وتقديم دراسات حالات إفرادية، وأدى جميعها إلى إحداث أثر جدير بالاعتبار.

وينبغي لنا أن نعترف حقا بأن الطاقة الذرية ستؤدي دورا هاما متزايدا في تلبية احتياجات الطاقة في العالم. وهناك حاجة ملحة إلى إزالة الشواغل المتبقية إزاء توليد الطاقة الذرية، من خلال الابتكار والتحسين. وهكذا، فإننا بحاجة إلى حلول تكنولوجية لا لمجرد كفاءة توليد الطاقة الذرية بأسلوب اقتصادي فحسب، وإنما لمعالجة المسائل المتعلقة بالسلامة والاستدامة ومقاومة الانتشار وإدارة النفايات في الأجل الطويل. ونعتقد بأن هناك عدة مبادئ تتعلق بالحلول التكنولوجية من شأنها أن تعالج في آن معا جميع هذه المسائل. ويعتبر تطوير مفاعل الماء الثقيل المتطور في الهند خطوة في الاتجاه الصحيح. وفي هذا الصدد، نعتبر أن المبادرة التي قامت

لمواجهة محنة الإرهاب العالمي. وتعرب الهند عن تقديرها للجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مدى عدة سنوات، بالتعاون مع الدول الأخرى، بهدف منع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والقضاء على هذا الاتجار. ولدينا في الهند نظام محلي متطور عن طريق التقيد بمعايير الحماية الفيزيائية التي أوصت بها الوكالة. كذلك نطبق نظاما صارما لضبط الخبراء بغية القضاء على تحويل أجهزة أو تكنولوجيا المواد في الميدان النووي على نحو غير مشروع.

وتعتبر الهند الاتفاق التعاوني الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ آلية هامة لنمو واستخدام التكنولوجيات النووية لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة. وفي أعقاب الجهود التي تبذلها الوكالة لنقل المزيد من مسؤوليات الإدارة والملكية إلى الدول الأعضاء دأبنا على زيادة مشاركتنا في برامج الاتفاق التعاوني الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ. ولدى الهند الخبرة اللازمة في شتى الأنشطة المتصلة بالاتفاق وفي منشآت البنى الأساسية المتقدمة، وهي تتاح باعتبارها وحدات موارد إقليمية. وتسهم الهند بانتظام في صندوق التعاون التقني إسهاما كاملا وفي الوقت المناسب. وقد تعهدنا هذا العام أيضا بالإسهام الكامل في هذا الصندوق.

وتستحق الوكالة، التي تفي بولايتها وتوسع مجال اختصاصها الأساسي على مدى ٤٤ سنة مضت، دعمنا تكنولوجيا وماليا. ولا يمكن الوفاء بالالتزامات الجديدة للوكالة دون موارد مالية إضافية. وقد نجحنا هذا العام، عن طريق البراعة في وضع الميزانيات في إظهار تقيدها بالنمو الصفري الحقيقي، لكن حدثت في الواقع العملي زيادة في نفقات الوكالة. وحرصنا دائما على الحث على ضرورة تزويد الوكالة بالوسائل اللازمة لتنفيذ أنشطتها، باعتبارها المنظمة الفريدة ذات التخصصات المتعددة في مجال العلم والتكنولوجيا. وفي إطار مفهوم البيت الواحد الذي يدعو إليه المدير العام بحق، ينبغي التزام الحكمة الممكنة في استخدام

يصل إلى نحو ٨٢ في المائة. وعلى مدى السنوات العشر المقبلة ينتظر تحقيق قدرة كلية على الإنتاج النووي للطاقة تصل إلى نحو ١٠٠٠٠ ميغاواط. ويجري العمل حاليا في برنامجنا لمفاعل التوليد السريع. وقد قارب تصميم نموذج مفاعل التوليد السريع من نوع تجميع الصوديوم المبرد بقدرة ٥٠٠ ميغاواط، على الانتهاء، ونتوقع أن نتمكن قريبا من بدء إنشاء المفاعل. وفي مركز باها للبحوث الذرية يتواصل التصميم التفصيلي والتطوير للمفاعل المتطور لليورانيوم ٢٣٣ والماء الثقيل الذي يوقد باليورانيوم. ويتواصل عندنا البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا الانشطار.

ويستمر الاعتماد على الذات مبدأ موجهنا لبرنامجنا النووي الذي يعمل الآن على نحو ثابت، وسيزداد نموا على أساس القدرات المحلية. غير أننا نتوخى استيراد تكنولوجيا مفاعلات الماء الخفيف حتى يتسنى إحداث زيادة سريعة في حصة الطاقة النووية. ونقوم الآن بالإعداد لعملية إقامة مفاعلين من النموذج الروسي للماء المضغوط بقدرة ١٠٠٠ ميغاواط وذلك بالتعاون مع الاتحاد الروسي. وتمشيا مع سياستنا سيخضع هذان المفاعلان لضمانات الوكالة المحددة للمرافق. وينطبق الشيء نفسه على المعامل المماثلة الأخرى التي تنشأ في المستقبل عن طريق الاستيراد.

ولما كانت الطاقة النووية عنصرا رئيسيا في أنشطتنا للبحث والتطوير فإننا نواصل التشديد على البحث التطبيقي في استخدام الطاقة الذرية في مجالات غير الطاقة كالصحة والزراعة وتجهيز الأغذية والمياه والصناعة.

وتعي الهند الأخطار الملازمة للاتجار غير المشروع بالمواد النووية وسائر المصادر المشعة، ولا سيما في سياق الحالة الدولية في سببها أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. فالأحداث منذئذ تؤكد ضرورة تضافر جهود المجتمع الدولي

ولا يمكن مواجهة الطلب على الطاقة بالوقود الأحفوري وحده لأن ذلك يفرض على البيئة عبئا لا يمكن قبوله. وما التطوير المكثف للطاقة المائية إلا أحد الخيارات. والخيار الآخر الوحيد المؤكد والمستدام هو استخدام الطاقة النووية. ونحن نرى أن الاعتراض على الطاقة النووية، رغم ما فيها من أمان لا بأس به ومن طابع صديق للبيئة، إما أنه يستند إلى سوء فهم وإما أنه حجة متعمدة لحرمان البلدان النامية من هذه التكنولوجيا.

ونظرا لموارد باكستان المحدودة من الطاقة المائية والوقود الناتج عن المواد الانشطارية والطاقة المائية، فإنها تعمل على زيادة استخدام الطاقة النووية لتلبية احتياجاتها من الكهرباء في المستقبل. وفضلا عن ذلك، تجرى إلى حد كبير تلبية المتطلبات الحالية لتوليد الطاقة في بلادي من خلال استخدام البترول، مما يؤدي إلى إنفاق مبالغ ضخمة على استيراد البترول. وعملا على تنويع نظم توليد الطاقة في البلد وتقليل اعتماده على استيراد الطاقة، فإن استخدام الطاقة النووية على نحو متزايد خيار مرغوب فيه بالنسبة لباكستان. وفي هذا الصدد، نعترف الاعتراف الواجب بالتعاون الذي تقدمه لنا الوكالة الدولية للطاقة الذرية أثناء مرحلة إنشاء مفاعلنا النووي الثاني في تشاشما، الذي يخضع لضمانات الوكالة والذي بدأ تشغيله تجاريا في أيلول/سبتمبر من العام الماضي. ومفاعل الطاقة هذا مثل بارز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب ويسهم إسهاما كبيرا في إجمالي ناتجنا القومي.

والاهتمام بثقافة السلامة عنصر لا غنى عنه لأي برنامج ناجح للطاقة النووية. وتضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور هام في القضايا المتعلقة بالسلامة. وباكستان نفسها تعلق أهمية كبيرة على سلامة تشغيل مفاعلها النووية وتعطيها الأولوية. وعملا على كفالة ضوابط السلامة المطلوبة، أنشأت حكومة بلادنا في تاريخ سابق من هذا العام سلطة التنظيم النووي في باكستان، التي كلفت بمسؤولية

الموارد الثروة وتنفيذ الأنشطة الإلزامية والقانونية التي تشهدها قرارات المؤتمر العام أو التي تطلبها الدول الأعضاء. وبينما للدعم من خارج الميزانية استخداماته فهو أساسا لترويج التجارة وليس لتمكين التكنولوجي.

لقد أنشئت الوكالة لهدف أولى هو تسريع وتكبير إسهام الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار في كل أنحاء العالم. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا عن طريق النهوض بالتكنولوجيا. وعلى هذا يجب أن تصبح التكنولوجيا العماد الأساسي الذي ينبغي أن تقوم عليه أنشطة الوكالة. وبينما للأمان والضمانات أهميتها في الواقع، فهي لا يمكن إلا أن تكون أنشطة داعمة.

**السيد أحمد** (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أتقدم بالتهانئ الحارة إلى الدكتور محمد البرادعي على إعادة تعيينه مديرا عاما للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أننا نقدر العمل الرائع الذي تقوم به الوكالة بقيادته المتمكنة في مجال الترويج لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وباعتبار باكستان من الأعضاء المؤسسين للوكالة فهي ملتزمة تماما بأهداف وغايات الوكالة. ونحن نسلم بالدور الهام الذي تؤديه الوكالة في عملية التنمية الاقتصادية عن طريق تعزيز إسهام الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار في شتى بقاع العالم.

إن الترويج لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية هو سبب وجود هذه الوكالة. فالعالم يحتاج بصورة مطردة إلى زيادة الطاقة. والطاقة تضاعف عمل البشر حيث تزيد الإنتاجية. وقد تجاوز عدد سكان العالم عتبة المليارات الستة قبل عامين. ومع هذا فثلث هذا العدد، أي ملياري نسمة، يفتقرون إلى الكهرباء. والتنمية تعتمد على الطاقة ولا بديل للتنمية إلا الفقر والمعاناة.

إسهام الدول الأعضاء أو تأخرها في الوفاء بما تسهم به. وكما قال المدير العام نفسه في بيانه، يجب أن نوجد سبلا أفضل لكفالة التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به. وهذا أمر ضروري إذا كان للوكالة أن تحصل على الوسائل الضرورية للوفاء بولايتها. وفضلا عن ذلك، فإن أقصى استخدام للموارد المتاحة داخل المناطق الإقليمية والمشاركة العالمية من جانب البلدان النامية في وضع البرنامج يشكّلان بعض النقاط الأخرى التي تتطلب اهتمام الوكالة.

وبينما نعتز بالدور الإيجابي للوكالة في تعزيز التعاون التقني، من المهم بالنسبة لمصداقيتها أن نشجع على استخدام الذرة للأغراض السلمية وأن نحافظ على التركيز على طابعها التشجيعي التقني. ونتوقع أن تتخذ الوكالة نهجا متوازنا وغير تمييزي إزاء إتاحة إمكانية الوصول إلى الطاقة النووية للأغراض السلمية، وبخاصة في الدول النامية.

**السيد دي لوكر (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية):**

يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن ليختنشتاين والنرويج، البلدين العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

وينوه الاتحاد الأوروبي باهتمام كبير بأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي عرضها علينا السيد البرادعي، المدير العام، الذي نرحب بوجوده بيننا اليوم. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نؤكد من جديد دعمنا الكامل للمبادرات الهامة التي تتخذها الوكالة في مجالي ضمان عدم الانتشار وسلامة التكنولوجيا النووية والتشجيع على سلامة

مراقبة جميع المسائل المتعلقة بالسلامة النووية والحماية من الإشعاع، وتنظيم تلك المسائل والإشراف عليها. وثبت التزامنا بثقافة السلامة أيضا بقبولنا الاتفاقية المعنية بالسلامة النووية وتصديقنا عليها على الفور وبالتزامنا الصارم بالامتثال لهذه الاتفاقية عن طريق مشاركتنا الفعالة في أنشطة المتابعة التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونقدر المساعدة القيمة التي قدمتها الوكالة في مجال السلامة النووية من خلال نصائحها وإرشاداتها وبعثات الخبراء التابعة لها ومحاضراتها وحلقات عملها ودوراتها الدراسية القصيرة. وتقدم باكستان من جانبها التدريب لمرشحين كثيرين من الوكالة، وهي على استعداد لأن تدير - بالتعاون مع الوكالة - دورات دراسية طويلة الأمد عن سلامة التشغيل والتحليل المتعلق بالسلامة بدرجة جامعية في السلامة النووية. ومن المهم أن نعزز ونوسع التعاون التقني المتعلق بالسلامة بين جميع البلدان الأعضاء في الوكالة. وفي هذا السياق، نرجو أن تضطلع الوكالة بدور أكثر فعالية في إقناع البلدان المتقدمة بإتاحة النقل الحر للتكنولوجيات والمعدات المتعلقة بالسلامة إلى البلدان النامية.

وتؤكد باكستان دائما الحاجة إلى ضمانات الوكالة وأهميتها. وقد برهنت باكستان بوضوح على تصميمها على الوفاء بالتزاماتها وتحمل مسؤولياتها في هذا الشأن بسن تشريع في العام الماضي يعنى بالمراقبة الفعالة للصادرات النووية، وبانضمامها إلى الاتفاقية المعنية بالحماية الفعلية للمواد النووية. ولدينا سجل نقسي للامتثال لضمانات الوكالة.

ويسرنا أن برنامج الوكالة للتعاون التقني يزداد قوة من ناحيتي الجودة والكمية. ومع ذلك، نرى أنه يمكن ضمان قدر أكبر من فعالية البرامج إذا حصل صندوق التعاون التقني على المخصصات الكافية. ومن مصادر القلق الأخرى عدم

والموارد التي ترغب الدول الأعضاء فيها في تخصيصه لها من أجل ذلك الغرض كجزء من ميزانيتها العادية. ويود أن يذكر الاتحاد بشدة الدول الأعضاء بأن المسؤوليات التي تخوّلها معاهدة عدم الانتشار للوكالة من حيث التحقق من امتثال الدول الأعضاء لالتزاماتها تقتضي القيام بأنشطة ضرورية ترى الوكالة أنها ملزمة بتكريس موارد كافية لها، من أجل منفعة المجتمع الدولي ككل.

وقام الاتحاد الأوروبي، بطبيعة الحال، بدراسة مفصلة لتقرير الوكالة عن أنشطتها لضمان تنفيذ اتفاقات الضمانات، ويرحب الاتحاد بالنتائج المشجعة. ويتابع الاتحاد أيضا باهتمام كبير أعمال الوكالة بشأن تكامل الضمانات. ونحن نشق في أن تلك الأعمال من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تقليل جهود التفتيش في الدول التي وقّعت على البروتوكول الإضافي وتنفّذه على نحو مُرضٍ، حيث خلصت الوكالة تثبتت من ذلك بوسائل أخرى إلى أن جميع المواد النووية تخضع للضمانات وما تزال تُستخدم من أجل أنشطة نووية سلمية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالمبادرات الهامة الكثيرة التي تتخذها الوكالة فيما يتعلق بالسلامة. ونعرب عن سرورنا لملاحظة أن تلك الجهود تؤتي ثمارها الآن وأن التحقيقات التي تجريها الوكالة توضح بصورة مستمرة تحسنا عاما في مستويات السلامة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بأنشطة الوكالة للمساعدة في تطوير استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية في الدول الأعضاء في الوكالة. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد التزامنا بالتعاون الوثيق في هذا المجال الثالث من أنشطة الوكالة، في جملة أمور منها، من خلال برنامج التعاون التقني، الذي يقدم الاتحاد الأوروبي مساهمة فيه لها شأنها.

استخدامها في الأغراض السلمية في الدول الأعضاء التي تختار استخدام هذه التكنولوجيا.

ويدرك الاتحاد الأوروبي تماما السياق المالي الصعب الذي ينبغي للوكالة أن تنفذ مهامها الكبيرة في إطاره، ويساوره القلق لأن عددا كبيرا من الدول الأعضاء في الوكالة لم يف بإسهاماته بعد في الميزانية الاعتيادية. ويؤيد الاتحاد تأييدا مطلقا للمبادرات الهامة التي اتخذت للتكيف مع هذه الحالة الصعبة للميزانية ومحاولة تحقيق أقصى درجة من الفعالية لأنشطة الوكالة. ونعقد أن هذه المبادرات في الاتجاه الصحيح وستؤتي ثمارها ما دامت الجهود مستمرة.

وفي مناسبات عديدة أثناء هذه السنة، أكدت من جديد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عددا من مبادئ الإدارة الأساسية التي ترى هذه الدول أن لها أهمية خاصة. وتتضمن هذه المبادئ التحديد الصارم لعدد المشاريع على أساس فكرة أن الجودة أفضل من الكمية وتنظيم هرمي واضح للبرامج تواكبه مرونة أكبر في تحويل الموارد بين البرامج القطاعية حسب الطلب وتركيز جهود الوكالة على المجالات التي يحتمل أن تحقق فيها هذه النشاطات تأثيرا كبيرا.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن جميع المهام المختلفة التي تضطلع بها الوكالة هامة ومفيدة. ومع ذلك، نعتقد أنه يجب بطبيعة الحال إيلاء اهتمام خاص ببرنامج الضمانات. ومن الواضح أن المجتمع الدولي لن يتمكن من الانتفاع بفوائد الاستخدامات السلمية للذرة إلا إذا توفر تأكيد مطلق بأنه لا يمكن تحويل الأنشطة النووية والتعاون النووي من التطبيقات السلمية الخالصة.

وفي هذا الصدد، لاحظ الاتحاد الأوروبي مع القلق زيادة عدم التوازن بين النفقات على الأنشطة الإلزامية التي تضطلع بها الوكالة فيما يتعلق بضمانات عدم الانتشار

استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية، والسلامة النووية وعدم انتشار الأسلحة النووية. ويُصر اليابان، لأنه كان البلد الوحيد الذي عانى من هجوم نووي كما أنه البلد الذي التزم منذ فترة طويلة باستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية، على استخدام خبراته الغنية لمنفعة البشرية. ونولي أعلى الأولويات للسلامة والأمن فيما يتصل باستغلال الطاقة النووية من أجل أغراض سلمية، ونكافح من أجل تعزيز السلامة وتحسين تدابير الحماية المادية، على الصعيدين المحلي والوطني، على حد سواء.

ودأبت اليابان، نظرا لندرة الموارد المحلية للطاقة فيها على تعزيز استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية كمصدر ثابت للطاقة في سياق تنميتها الاقتصادية. وأنا متأكد من زيادة أهمية هذا المصدر في اليابان في السنوات القادمة.

وهناك سببان يرجع إليهما قيام حكومتي بتعزيز الاستغلال المعزز للطاقة النووية. أولاً، بما أن اليابان يعتمد إلى حد كبير على النفط المستورد من الخارج، فإن الطاقة النووية تسهم في توريد الطاقة على نحو ثابت. وثانياً، ثمة أهمية كبيرة للطاقة النووية من منظور الاعتبارات البيئية العالمية. وستواصل حكومة اليابان جعل استخدامها للبلوتونيوم شفافاً.

وفي سياق تعاوننا الثنائي، نعرب عن قلقنا إزاء حالة الشعب في منطقة سمبالاتينسك في كازاخستان. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، عقدت حكومة اليابان، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المؤتمر الدولي لتقديم المساعدة إلى سمبالاتينسك. ومتابعة لذلك المؤتمر، وبالتعاون الوثيق مع حكومة كازاخستان، بدأت حكومتي مؤخرًا دراسة استقصائية لتقييم آثار الإشعاع على صحة الشعب في تلك المنطقة. وسمحوا لي أن أؤكد بإيجاز على بعض جوانب

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن ارتياحه لاستمرار الجهود التي تبذلها الوكالة لتحسين فعالية برنامجها للتعاون التقني تحقيقاً لمصالح متلقيه والبلدان المانحة. ونعرب عن التقدير بخاصة للسياسة التي تتبعها الوكالة في إخضاع المشاريع لتقييم متشدد واختيار فقط المشاريع التي تفي بمجموعة من المعايير المحددة. ولاحظنا أن هذه السياسة توثق ثمارها بالفعل، حسبما يتضح من تخفيض عدد المشاريع. ويشجع الاتحاد الوكالة على المثابرة في اتباع هذه السياسة ومواصلة استخدام جميع الموارد من سبل الإدارة العصرية لمواصلة رصد التقدم المحرز في المشاريع وفقاً لأهدافها.

ونتطلع باهتمام كبير للحصول على نص مشروع القرار الذي ستقدمه استراليا قريباً. ونؤكد مرة أخرى تصميم الاتحاد الأوروبي على مواصلة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتقديم دعمه التام لها. ويرى الاتحاد الأوروبي أن هذه الوكالة تقوم بدور لا يمكن الاستغناء عنه في المجالات التي تدرج ضمن مسؤوليتها.

**السيد موتومورا (اليابان) (تكلم بالانكليزية):**

أتقدم، باسم حكومة اليابان بأخلص التهاني للسيد غرونبرغ، ممثل فنلندا على الطريقة الممتازة التي اتسمت بها رئاسته للمؤتمر العام الخامس والأربعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأتقدم بالتهنئة أيضاً للسيد محمد البرادعي على إعادة تعيينه مديراً عاماً للوكالة الدولية للطاقة الذرية وأتمنى له كل النجاح في فترة رئاسته الثانية. وأعرب عن الشكر له أيضاً لعرضه تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفضلاً عن ذلك، يسرني أن أرحب بحرارة بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية بوسوانا اللتين أصبحتا مؤخرًا عضوين في الوكالة.

وتعرب حكومة اليابان عن تقديرها البالغ للدور الذي تقوم به الوكالة في رعاية وتعزيز التعاون الدولي بشأن

يُعد حافزا هاما لاستكمال البروتوكول الإضافي. ونحث أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن تعجل عملها بشأن تثبيت مفهوم الضمانات المتكاملة.

وغني عن القول، إن من الضروري وضع وتحسين تدابير أمن كافية للمواد والمرافق النووية. وتواصل حكومة اليابان دعمها القوي لأنشطة وبرامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي، حسب ما نعتقد، من شأنها أن تفضي إلى منع أعمال الإرهاب.

ومن منظور المحافظة على السلام والأمن في منطقة شمال شرق آسيا، يتسم الدور الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في السياق الخطير المتمثل في اشتباه قيام كوريا الشمالية بتطوير أسلحة نووية دور بأهمية بالغة الحيوية. ولكي نتوصل إلى تسوية واقعية لهذه المسألة، ستواصل حكومة اليابان بممة دعم الجهود التي تبذلها منظمة تنمية الطاقة لشبه الجزيرة الكورية لتنفيذ مشروع مفاعل الماء الخفيف في سلاسة وسرعة. وأحث كوريا الشمالية على تحسين علاقاتها بالوكالة الدولية للطاقة الذرية والامتنال الفوري والكامل لالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام حكومتي القوي بأنشطة الوكالة ودعمها لهذه الأنشطة.

**السيد تومكا (سلوفاكيا)** (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر السيد محمد البرادعي على عرضه الشامل للتقرير المتعلق بأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومرة أخرى، نرى هذا التقرير حسن التوازن وبالغ الفائدة.

ويعرب وفدي عن تأييده الكامل وموافقته على بيان الاتحاد الأوروبي الذي أدلى به ممثل بلجيكا. بيد أني أود أن أتطرق بإيجاز إلى بعض المسائل التي تم وفدي بشكل خاص.

وتواصل سلوفاكيا النظر إلى أعمال الوكالة بوصفها لا غنى عنها بحق لتعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض

أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي نعتقد بأنها هامة بصفة خاصة.

في ضوء الحالة الدولية الراهنة، يعد تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية بندا من أهم البنود المدرجة في جدول أعمال المجتمع الدولي. وأعتقد بأن تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو الخيار الذي يتسم بأكثر قدر من الواقعية. من أجل هذا أنجزت اليابان على جناح السرعة البروتوكول الإضافي، الذي يؤثر على تعزيز الضمانات من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية. واقترحنا أيضا، في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في السنة الماضية، خطة عمل لتعزيز إبرام عدد من البروتوكولات الإضافية من جانب الدول التي لم تقم بذلك بعد.

وعلى أساس خطة العمل وبالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، نظمت حكومة اليابان في حزيران/يونيه الندوة الدولية لزيادة تعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ونجحت الندوة الدراسية في تعميق فهم المشتركين فيها لقضية عالمية البروتوكول الإضافي. ويجدوني الأمل في أن تنظم الوكالة ندوات مماثلة في مناطق أخرى من العالم.

وأهيب أيضا بجميع الدول الأطراف في اتفاق الضمانات الذي وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن ترم بسرعة بروتوكولات إضافية من خلال تنفيذ خطة العمل. وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل حكومة اليابان استعدادها للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالموارد في الناحيتين الإنسانية والمالية، على حد سواء.

وحسبما ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عُقد في السنة الماضية، فإن القيام في وقت مبكر باعتماد ضمانات متكاملة من شأنه أن يؤدي إلى ترشيد عبء الضمانات كما ينبغي أن

دراية فنية للمفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

من الواضح أنه يجب دعم التدابير المتخذة لتعزيز نظام الضمانات بتوفير الحماية الفعالة للمواد النووية. وبرغم أن الاتجار غير المشروع لم يشمل حتى الآن سوى كميات صغيرة من المواد النووية، فإن مكافحته تمثل تحدياً متزايداً. يستدعي اتخاذ مزيد من التدابير الحاسمة لمنع تكرار الحوادث. ولا غرو أننا في هذه الدورة من دورات الجمعية العامة نوجه مزيداً من الاهتمام التفصيلي للفصول التي تتناول تلك المسألة في تقرير الوكالة. وتشير الحوادث المأساوية التي وقعت مؤخراً في بلدنا المضيف بوضوح إلى حجم العواقب التي قد نواجهها في المستقبل إذا لم يتم التصدي لهذه المسألة على نحو ملائم.

ونعرب عن تقديرنا للأنشطة التي تقوم بها الوكالة في هذا المجال، بما فيها استمرار المناقشة فيما بين الخبراء بشأن الحاجة إلى تنقيح اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وتمثل قاعدة بيانات الوكالة المعنية بحوادث الاتجار غير المشروع أيضاً أداة قيّمة لفهم أبعاد هذه المسألة ولإعداد التدابير العلاجية الفعالة.

وسلوفاكيا في عداد البلدان التي تقوم بتشغيل مرافق نووية للأغراض السلمية. وتوفر هذه المرافق قرابة ٥٠ في المائة من الكهرباء التي تولدها في السنة. وتظل سلامة استخدامها إحدى أولوياتنا العليا. وبالنظر إلى ذلك، عززنا التعاون المثمر مع الوكالة وتمتعنا به منذ انضمامنا إليها في أوائل التسعينات. وفي مجال السلامة النووية، أود أن أذكر بعثة الوكالة لاستعراض الوحدات ١ و ٢ من محطة بوهونيس للطاقة النووية بسلوفاكيا في عام ٢٠٠٠، التي خلصت إلى أنه قد تم وضع وتنفيذ برنامج شامل للارتقاء بالأمان.

السلمية وكفالة عدم استخدام مصادرها في أي شيء سوى الأغراض السلمية البحتة.

وبالإشارة إلى جدول الأعمال النووي للعام الماضي، نود أن نبرز أهمية المؤتمر السادس للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة ووثيقته الختامية، الذي أكد وضع الوكالة الجوهرية بالنسبة لاحترام نظام المعاهدة لمنع الانتشار من خلال تطبيق نظام الضمانات التابع لها. وفي رأينا أن قدرة نظام عدم الانتشار على البقاء واستمرار الدول الأطراف في التقيد به هما اللذان يهيئان أولاً وقبل كل شيء الأوضاع الضرورية للنجاح في تنفيذ عملية الاستعراض المعززة للمعاهدة.

ونؤيد تماماً الجهود الجاري تنفيذها من قبل الوكالة بهدف صقل نظام ضماناتها. ويمثل بدء البروتوكول الإضافي النموذجي لاتفاقات الضمانات أداة رئيسية في هذا الصدد. ونشجع على إبرام بروتوكولات إضافية من جانب أكبر عدد ممكن من الدول على وجه السرعة. وقد وقعت سلوفاكيا على هذا البروتوكول في عام ١٩٩٩، وجرى القيام بالأعمال التحضيرية لتنفيذه.

وبالرغم من سرورنا لتمكن الوكالة حتى الآن من التحقق من امتثال جميع الدول تقريباً للالتزامات بعدم الانتشار النووي، فمما يؤسف له أنها لم يُتَح لها في حالتين القيام على الوجه الأكمل بالواجبات المكلفة بها.

ومن دواعي أسفنا الفشل المستمر في وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية موضع التنفيذ وعدم القدرة على استئناف المفاوضات بشأن فرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. فمن شأن تطبيق كلا هذين العنصرين أن يمثل خطوة نوعية كبيرة صوب تعزيز نظام عدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي. ونعرب عن تقديرنا لاستعداد الوكالة أن تقدم ما لديها من

ويطيب لي أيضا أن أرحب بجمهورية بوتسوانا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عضوين جديدين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذا العام.

إن كوبا تقدر أعلى التقدير جهود الوكالة في مجالات المساعدة والتعاون التقنيين والضمانات والأمان النووي. فهذه الجهود، بغض النظر عن بعض العناصر محل التساؤل، توجد توازنا مؤتيا لمهام المنظمة، ولا سيما الأنشطة التقنية المتعلقة بالتنمية والترويج والتعاون، والتي تمثل أهم جوانب عمل الوكالة وأجدرها بالثناء. وهذا ما يجعلنا نؤمن بأننا جميعا ملزمون، بحكم الواجب، بأن نعمل ليس من أجل الحفاظ على هذا التعاون فحسب، بل أيضا من أجل تعزيزه وتنويعه.

إن الطاقة النووية توفر بديلا مأمونا، ورشيدا من الناحية التقنية، وصالحا من الناحية الاقتصادية، لتلبية الاحتياجات الملحة من الطاقة لمعظم الدول. إلا أن هذا لم يمنع بعض البلدان المتقدمة النمو من اتخاذ مواقف لا تتسق مع مبادئ ومقاصد الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بمحاولتها تقليص برامج المساعدة التقنية وتخفيض مساهماتها في الأموال المخصصة لهذه الأغراض، أو فرض شروط انتقائية على استخدامها.

وتعزيز برنامج الوكالة للتعاون التقني ينبغي ألا يعنى مجرد تحسين النظم التنظيمية وأساليب الإدارة؛ بل ينبغي أيضا أن يعنى كفالة أن تكون الموارد المالية المخصصة لذلك البرنامج متاحة على أساس موثوق به ومتزايد. وفي المستقبل، ينبغي أن نمنع تحويل الموارد من صندوق التعاون التقني، لاستخدامها في إدارة البرنامج التي ينبغي تأمينها في الميزانية العادية.

وعلى الرغم من النتائج الهامة التي تحققت، هناك تحديات كثيرة تواجهها الوكالة. ونرى، في هذا الوقت، أن

وتتعاون سلوفاكيا في الوقت الحالي مع الوكالة في عشرات من المشاريع التقنية على الأصدقاء الوطني والإقليمي والأقاليمي. ومن المشاريع الوطنية الجديدة بالذكر بشكل خاص المشروع المتعلق بالمرافق الكيميائية الإشعاعية لإنتاج النويدات الطبية المشعة الذي ندعمه بتخصيص مبلغ ١,٤٥ مليون دولار.

وبالإضافة إلى الأمان النووي والتكنولوجيا النووية، ثمة مجالات هامة أخرى يجري التعاون فيها بين سلوفاكيا والوكالة. وقد نجح عقد حلقات العمل الدولية للخبراء بشكل خاص، ولدينا الاستعداد لمواصلة عقدها. فبحيرتنا الواسعة في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والتطبيقات المتصلة بها، لدينا الاستعداد أيضا لاستضافة الزملاء والدارسين الزائرين الذين تشرف عليهم الوكالة.

وقد واصلنا في العام الماضي أيضا تعاوننا في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية مع أكثر من ٢٠ دولة عضوا في الوكالة، ومع عدد من المنظمات الدولية.

في الختام، يود وفدي أن تتمكن الجمعية العامة هذا العام من إعادة تقديم مشروع قرار جوهري عن تقرير الوكالة، وربما اعتماد هذا المشروع بتوافق الآراء. فتلك ستكون بدون أدنى شك خير رسالة يمكن أن نوصلها إلى فيينا، ونبرهن بها على دعمنا الثابت للوكالة. وتحقيقا لهذه الغاية، أتعهد بالتعاون الكامل من جانب وفدي.

**السيد ريكويجو غوال (كوبا) (تكلم بالاسبانية):**

أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى السيد محمد البرادعي على عرضه التقرير السنوي عن أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأود أيضا أن أهنئه على انتخابه عن جدارة لفترة ثانية مديرا عاما للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن أعرب له عن ارتياح كوبا لقيادته الممتازة للوكالة.

ولدى تناول مسألة الضمانات، لا يمكن تفادي التعرض لمسألة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وموقف كوبا من هذه المعاهدة معروف للجميع. فنحن نرى أن أحكامها تمييزية وانتقائية بحكم طبيعتها، لأنها تضيء الشرعية على امتلاك ناد مقصود على بلدان معينة للأسلحة النووية. بل إن الدول النووية التي تستمد الشرعية من معاهدة عدم الانتشار، لا يطلب منها حتى اخضاع منشآتها وترساناتها النووية ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذه هي الأسباب الأساسية التي تفسر عدم توقيع كوبا أو تصديقها حتى الآن على تلك المعاهدة.

وعلى الرغم من أن كوبا ليست دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار، وبالتالي ليس عليها التزام أيضا كان بالتفاوض على اتفاقات ضمانات مع الوكالة، فإنها في الوقت الراهن تخضع جميع منشآتها النووية لاتفاقات الضمانات مع الوكالة، وتلتزم بدقة بهذه الاتفاقات. وفضلا عن ذلك، وقعنا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ على البروتوكول الإضافي لاتفاقات الضمانات الحالية المبرمة بين كوبا والوكالة. وهكذا أصبحت كوبا أول دولة توقع على هذا البروتوكول من بين الدول غير الموقعة على المعاهدة.

وكجزء من الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري القاسي المفروض على كوبا منذ أكثر من ٤٠ سنة، ما فتئ برنامجنا لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية مستهدفا بإجراءات شتى بغرض عرقلة تقدمه. ولا يخفى على أحد أن حكومة الولايات المتحدة اعتمدت في عام ١٩٩٦، قانون هلمز - بيرتون سيئ السمعة، الذي ينص، في جملة أمور، على أن يعتبر إنهاء تشغيل أو تشغيل أية منشأة نووية في كوبا، حتى لو كانت منشأة مخصصة لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، عملا من أعمال العدوان يبرر الرد الملائم من جانب الولايات المتحدة.

ثم خلا في التوازن بين الجانبين الأساسيين في عمل الوكالة: بالتعاون والمساعدة التقنيان لم يكونا على نفس الدرجة من القوة والكمال التي كانت عليها أنشطة الضمانات والاتجاه نحو تقليص تمويل أنشطة التعاون التقني فعليا لا يتماشى مع تعاطف احتياجات البلدان النامية. وهذا العالم الذي نعيش فيه والذي تتسارع خطاه على طريق العولمة لن يكون صالحا للبقاء ما لم تكن هناك لدى الدول التي تملك أعظم الموارد إرادة حقيقية للعطاء؛ وهي البلدان التي تتحمل الجزء الأعظم من المسؤولية عن الإسهام في النقل الحقيقي للتكنولوجيا لتصبح متاحة للجميع على قدم المساواة ودون شروط.

إن البرنامج النووي الذي يجري تنفيذه في كوبا منذ عقد الثمانينات كان قد صمم كجزء من تنمية البلد، وهو يتضمن عنصرين أساسيين هما: تطبيقات التقنيات النووية، والطاقة النووية. ولكن خطة بناء محطة جوراغوا لتوليد الكهرباء من الطاقة النووية توقفت في الآونة الأخيرة بسبب ظهور بدائل أخرى أصلح من الناحية الاقتصادية في الظروف الراهنة التي يمر بها البلد. وكوبا تلي حاليا أكثر من ٧٠ في المائة من احتياجاتها من الكهرباء من الوقود المنتج محليا.

وبغض النظر عن قرارنا المتعلق بهذا المشروع بالذات، فإن كوبا تعترف بأهمية دور التكنولوجيا النووية في تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي، سيواصل بلدنا تطوير برنامج النووي الذي يركز حاليا على تطبيق التقنيات النووية في مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية والاقتصادية في البلد. وقد حقننا نتائج ممتازة في مجالات الصحة البشرية والزراعة والصناعة وفي تطبيقات أخرى. كما نقوم بإرسال خبراء في عدد من المجالات إلى بلدان أخرى، ونتيح منشآتنا لتدريب متخصصين أجانب، كما أن بعض المنتجات الكوبية تستخدم في مشاريع التعاون التقني في مجال استخدام الطاقة النووية.

المكثومة لكل الضحايا الذين فقدوا أرواحهم نتيجة للعمل الإرهابي غير المسبوق الذي اقترفته قوى الإرهاب الدولي.

وقد بين المحكوم الإرهابي واسع النطاق الذي ارتكب يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المصدر الذي يأتي منه التحدي الحقيقي للأمن، لا سيما عندما يقترب بالمحاولات التي يبذلها الإرهابيون للحصول على أسلحة الدمار الشامل. وبين أيضا الأمر الذي ينبغي للدول المتحضرة أن تحشد جهودها لمواجهة. ونرى أنه ينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تضطلع بدورها الهام في هذا المجال.

ويود الاتحاد الروسي أن يرحب بالمدير العام لتلك الوكالة السيد محمد البرادعي، وأن يهنئه على إعادة انتخابه لهذا المنصب، ويشكره على تقديم هذا التقرير المنتظم عن أعمال الوكالة المعروضة علينا للنظر فيه. ونرى أن التقرير يقدم لنا صورة موضوعية للأنشطة المتعددة الأوجه التي تضطلع بها الوكالة والتي تغطي مجالات هامة مثل ضمان عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال وظائفها في مجال التحقق وتقديم المساعدة في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية لأغراض التنمية.

وتلتزم روسيا بسياسة ثابتة فيما يتعلق بضمان الاستقرار الاستراتيجي على أساس المحافظة على الإطار القانوني الدولي وتعزيزه في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. وقد أكدت تقيدها بالتزاماتها ليس بالأقوال، وإنما بالأفعال، من خلال تصديقها على اتفاقات نزع السلاح الأساسية، ومنها معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (استتارت الثانية) إلى جانب المجموعة المتكاملة من ترتيبات نيويورك المتعلقة بهذا الموضوع، ومعاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وهناك أجزاء أخرى من التشريعات الأمريكية السارية حاليا تنص على إجراءات تستهدف مقاطعة برنامج كوبا النووي بشق الطرق. وكوبا تكرر الإعراب عن رفضها القاطع لهذه الاجراءات التمييزية التي تتعارض مع النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلى الرغم من تلك الاجراءات، فسوف يواصل بلدنا تطوير برنامجه النووي للأغراض السلمية بأسلوب كامل الشفافية، وسيستمر في العمل بلا كلل للنهوض بتزع السلاح والقضاء التام على الأسلحة النووية.

وفي العام الماضي، وبعد مفاوضات جرت في فيينا ونيويورك، اتخذت الجمعية العامة قرارا لا يعدو أن يكون إجرائيا في أساسه، بشأن التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومع أنها كانت عملية محبطة بالنسبة للكثيرين؛ مقارنة بما كان يحدث طوال عدة سنوات. ويحدونا الأمل في أن تكون تجربة العام الماضي إيدانا بنهاية حلقة المواجهة التي ما كان ينبغي أن تبدأ إطلاقا بشأن هذا القرار. فهذا القرار، كونه يتعلق بوكالة على مستوى أهمية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ينبغي ألا يتضمن سوى العناصر التي تتوافق حولها الآراء، وألا يتعرض إلا للقضايا التي تحظى بالتأييد اللازم من جميع الوفود. فهذا من شأنه أن يمكن الجمعية العامة من إرسال إشارة واضحة تنم عن الوحدة وعن التأييد للعمل الذي تنجزه الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكوبا تؤكد من جديد استعدادها التام للإسهام في الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سيفيلا سوموزا (نيكاراغوا).

**السيد غاتيلوف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أعرب عن تعازينا القلبية لوفد وشعب الولايات المتحدة وللأسر

على تنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠.

وكما يمكن أن نستشف من تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تم في العام الماضي تنفيذ جميع البرامج الرئيسية تقريبا وفقا للخطة الموضوعية. ونحيط علما بشكل خاص بمجال هام من مجالات أنشطة الوكالة، ألا وهو تطبيق الضمانات، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بتنفيذ نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. ويؤيد الاتحاد الروسي بشكل مستمر اتخاذ تدابير لزيادة تعزيز نظام ضمانات الوكالة، بما في ذلك بذل جهود لاستحداث ضمانات شاملة. وتقوم روسيا بتمويل برنامج وطني لدعم ضمانات الوكالة من الناحيتين العلمية والتكنولوجية.

وينبغي أن ننوه بالدور الذي يمكن أن تضطلع به الوكالة في المراقبة الدولية الممكنة للمواد الانشطارية التي تخرر نتيجة لعملية حقيقية لترع السلاح النووي. ونرى أنه يمكن أن نتخذ مثالا على ذلك المبادرة الثلاثية التي تستهدف دراسة شتى الجوانب المتعلقة بوضع المواد الانشطارية الفائضة عن الاحتياجات العسكرية لدى روسيا والولايات المتحدة تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونحن مقتنعون بأن المساعدة في تطوير الطاقة النووية ينبغي أن تظل المجال الأساسي ذا الأولوية في أنشطة الوكالة. ومن الأحداث الهامة التي تمت في هذا المجال بدء تنفيذ المشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية. ونرى أن هذا المشروع يستهدف معالجة مهام محددة تشمل: استحداث معايير منسقة من أجل اختيار تكنولوجيات نووية واعدة من جيل جديد. ويمثل تنفيذه إحدى الخطوات العملية في إطار المبادرة التي طرحها الرئيس فلاديمير بوتين في قمة الألفية في العام الماضي، وسيؤدي تنفيذ هذا المشروع إلى تحقيق التنمية المستدامة للبشرية

وفي الدورة الحالية للجمعية العامة، قدم الوفد الروسي إلى جانب وفدي بيلاروس والصين مشروع قرار بشأن المحافظة على معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية والامتثال لها، باعتبار أن هذه المعاهدة كانت ولا تزال تشكل عصب نظام الاستقرار الاستراتيجي. وباقتراحنا مشروع القرار هذا دعما لتلك المعاهدة، فإننا ننتقل من الحاجة إلى زيادة حشد جهود المجتمع الدولي بغية منع تقويض النظام الحالي للمعاهدات والاتفاقات القائمة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ومن بين العناصر الهامة لترع السلاح النووي التخلص من فائض المواد المستخدمة في صنع الأسلحة، وتخفيض ترسانات الأسلحة النووية في روسيا. ونتيجة للتنفيذ الناجح للاتفاق الحكومي الدولي بين روسيا والولايات المتحدة المؤرخ في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٣ بشأن استخدام اليورانيوم شديد الإثراء المستخلص من الأسلحة النووية، ثم بالفعل تدمير حوالي ٥٠٠٠ من الرؤوس الحربية. وبمكنا أيضا أن نشير إلى التقدم المحرز في تحويل المؤسسات التي تنتج الأسلحة النووية إلى أغراض أخرى.

وإلى جانب الخطوات الأحادية والثنائية التي اتخذت في مجال نزع السلاح النووي، نرى أن الوقت قد حان لأن نبدأ مناقشات بشأن القضايا الاستراتيجية في إطار الآليات متعددة الأطراف، بما في ذلك إجراء مناقشات بين الأعضاء الخمسة في مجلس الأمن، الذين يتحملون مسؤولية خاصة عن مصير معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والاتفاقات الدولية الأخرى.

ومن المؤكد أن من المعاهدات الأساسية في المجال النووي معاهدة عدم الانتشار التي ما فتئت تحدد نظام الأمن الدولي طيلة أكثر من ٣٠ عاما. وتعلق روسيا أهمية كبيرة

وختاماً أود أن أعرب عن رأينا الإيجابي بشكل عام فيما يتعلق بعمل الوكالة في العام الماضي. كما أود أن أوصي إلى ضرورة المحافظة على وجود تناسب وتوازن دقيقين بين البرامج التنفيذية الرئيسية للوكالة.

ونتوقع أن تعتمد الجمعية العامة هذا العام مشروع قرار موضوعياً بشأن تقرير الوكالة. وفي رأينا أن ذلك سيؤكد بشكل ملموس الدور الذي تضطلع به الوكالة في تنفيذ مهامها الجسيمة المتصلة بعدم انتشار الأسلحة النووية وتقديم المساعدة في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

**السيد خيرت (مصر) (تكلم بالعربية):** بداية أود أن أتقدم بخالص التهنية للسيد محمد البرادعي لتجديد ولايته مديراً عاماً للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي يعبر عن ثقة وتقدير كافة الدول لأسلوبه في الإدارة الحكيمة التي ينتهجها في تسيير أعمال الوكالة وتطوير أنشطتها لتعزيز الدور الذي تضطلع به في تسخير مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية لخدمة الإنسانية ورفاهيتها ولدعم نظام منع انتشار الأسلحة النووية. كما لا يفوتني أن أتقدم إليه كذلك بالشكر على التقديم الممتاز للتقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لقد اطلعنا على التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ووقفنا على الإنجازات الواضحة التي قامت بها الوكالة خلال العام المنصرم. ونظراً لضيق الوقت، فسيكون من الصعب علينا تناول مجالات عمل الوكالة على النحو الذي وردت به في التقرير مثل إجراءات التحقق والأمان النووي والإشعاعي، وأمان النفايات المشعة وأمن المواد إلى آخره. إلا أننا ونحن نستعرض هذا التقرير نود التأكيد على الأهمية الكبيرة التي نعلقها على نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية كوسيلة للرقابة والتحقق

جمعاء، وعدم انتشار الأسلحة النووية، وضمان الاستقرار البيئي لكوكبنا الأرضي.

وبناء على مبادرة من روسيا، اتخذت الدورة الخامسة والأربعون للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية قراراً يشجع جميع الدول المعنية على أن تنضم انضماماً كاملاً إلى المشروع المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية وأن تقدم مساهماتها لتنفيذه. ونحن ممتنون للدول التي أيدت ذلك القرار.

ونرى أنه يحدث حالياً اتجاه إيجابي في تغيير المواقف تجاه الطاقة النووية في العالم. وفي شهر أيار/مايو ٢٠٠٠، وافقت حكومة الاتحاد الروسي على استراتيجية جديدة لتطوير الطاقة النووية في روسيا خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين. ووفقاً لتلك الاستراتيجية، ستزيد تنمية الطاقة النووية على الأنواع الأخرى لتوليد القوى الكهربائية بنسبة ثلاثة أضعاف. وفي شهر تموز/يوليه من العام الحالي، ارتأت روسيا أن تعتمد مجموعة تشريعات ترخص استيراد الوقود النووي المشع بغرض تخزينه وتجهيزه تكنولوجياً. ولدينا الآن قدرات كبيرة من ناحية إعادة تجهيز الوقود المستهلك من محطات القوى النووية، فيما يتصل بمحطات القوى التي ساعدنا في بنائها وتشغيلها. وتنص القوانين الجديدة على جواز تأجير الوقود بما يضمن عودة الوقود المستهلك إلى روسيا. ومن المؤكد أن يفضي كل ذلك إلى النهوض بالتعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وتدعم روسيا أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال تحسين استراتيجية التعاون التقني. وقد قدم الاتحاد الروسي مساهمته الطوعية لصندوق الوكالة لتقديم المساعدة التقنية والتعاون لعام ٢٠٠٠ في الوقت المحدد وبالكامل.

نظام الضمانات الشامل للوكالة، وتنتطلع لمزيد من العمل الدولي في هذا الاتجاه.

تهتم مصر بتحقيق أهداف ومقاصد عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي في العالم، كما تهتم بدعم نظام الضمانات الشامل للوكالة وتؤكد على أن تحقيق التقدم في تلك المجالات في منطقة الشرق الأوسط بوجه التحديد يعد مسألة ملحة وذلك في ضوء تعنت إسرائيل وقيامها بالتهديد باستراتيجيات ردع بالية ورفضها لتطبيق الضمانات الشاملة للوكالة على منشآتها النووية. لقد انضمت دول المنطقة كافة إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وأخضعت كذلك جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة، وذلك كبادرة لتأكيد الثقة في نظام منع الانتشار النووي وإبراز صدق نواياها نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. هذا وقد آثرت إسرائيل عدم الانضمام إلى جهود المنطقة في هذا الشأن.

ومن هذا المنطلق الثابت بادرت مصر منذ عام ١٩٧٤ بالسعي إلى إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط. وهي دعوة تصدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٠ بتوافق الآراء، كما أكملت هذا التوجه بمبادرة الرئيس مبارك في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٠ بالدعوة إلى إنشاء منطقة خالية من كل أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وذلك كامتداد وتطوير طبيعي لدعوة مصر الثابتة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، دعت مصر إلى تطبيق نظام الضمانات الشامل للوكالة على كل المنشآت النووية في الشرق الأوسط. وتنفيذا لهذه الدعوة يصدر عن مؤتمر عام الوكالة سنويا قرار حول تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط بالإجماع، ومع ذلك ما زالت إسرائيل ترفض الامتثال للإرادة الدولية ووضع منشآتها النووية تحت الإشراف الدولي.

للاستخدام السلمي للطاقة النووية، ولدرء تحويل هذه الطاقة للاستخدام العسكري.

ومن هذا المنطلق الثابت، والذي تم ترجمته إلى مواقف مصرية محددة على مر السنين على المستويين الإقليمي والدولي، نرى أن نظام الضمانات الشامل للوكالة يشكل الركيزة الأساسية لنظام منع الانتشار، ولذا فإن تحقيق العالمية في تطبيقه يحتل أولوية قصوى، وهو الأمر الذي دعا مؤتمر الاستعراض السادس لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى التأكيد عليه بالإجماع، كأحد الأهداف الهامة التي تعضد جهود المجتمع الدولي في المرحلة القادمة في إطار دعم وتعزيز نظام منع الانتشار النووي.

من هذا المنظور وأحذا في الاعتبار لهذا الزخم الدولي الواضح لتحقيق عالمية نظام الضمانات الشامل للوكالة، فإننا نتعجب من مواقف بعض الدول النشطة والمؤثرة في مجال منع الانتشار النووي والتي تتخذ في بعض الأحيان موقفا سلبيا تجاه ضرورة تحقيق عالمية نظام الضمانات الشامل للوكالة. إن هذا التناقض الواضح إنما يدل على غياب مصداقية الدول المؤثرة في التعامل الجاد مع تقاعس عدد من الدول عن الامتثال للمبادئ التي أصبحت مستقرة على المستوى الدولي والتي تتجه نحو إزالة المخاطر النووية. ونؤكد هنا أن محاولات إيلاء أهمية متصاعدة لإجراءات إضافية يتم تطبيقها على الدول الملتزمة أصلا بهذه المبادئ يعد أمرا غير مفهوم ولا يعبر على منهج دولي جاد للدفع بنظام منع الانتشار النووي.

وفي هذا الإطار، فإننا نرحب بصدور قرار الدورة الخامسة والأربعين للمؤتمر العام للوكالة الخاص بتعزيز نظام الضمانات وتطبيق البروتوكول الإضافي حيث تعامل هذا العام بشكل يتسم بقدر من الموضوعية لأهمية تحقيق عالمية

الإجرائي الذي اتخذ خلال الدورة الخامسة والخمسين لا يرقى إلى دور وعمل الوكالة ونرجو عدم تكرار ذلك.

**السيد بالاريزو (بيرو)** (تكلم بالاسبانية): أود أن أعرب عن شكرنا للسيد محمد البرادعي على عرضه للتقرير الضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن أهنته على إعادة انتخابه لولاية ثانية مديرا عاما للوكالة.

إن إعادة الانتخاب هذه تعيد التأكيد على ثقة المجتمع الدولي بالعمل الهام الذي ظل يقوم به، وعلى الحاجة إلى استمرار هذا العمل بغية تعزيز المنجزات في الأعمدة الثلاثة لمهمة الوكالة: نظام ضمانات السلامة، وتشجيع أمان المنشآت النووية، والترويج لنقل التكنولوجيا والتعاون الفني للأغراض السلمية.

وتبرز الهجمات الإرهابية التي وقعت في نيويورك وواشنطن العاصمة، قبل شهرين تقريبا، الحاجة الملحة إلى نظام فعال لحماية المواد الانشطارية والمنشآت النووية، ومحاربة الاتجار غير المشروع بهذه المواد، وتشجيع عدم الانتشار ونظام نزع السلاح النووي من خلال التنفيذ الفوري للنقاط الـ ١٣ المتفق عليها بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠.

ولقد أدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا هاما في هذه المجالات من خلال تعزيز الخيار الوحيد الذي يكفل بشكل مطلق عدم استخدام الدول والجهات التي ليست بدول للأسلحة النووية. ويتطلب هذا الخيار القضاء التام على الأسلحة النووية. وبيرو مقتنعة بالحاجة إلى نظام دولي فعال وحققيقي للتحقق من المواد الانشطارية والمنشآت النووية وكفالة قصرها على الاستخدام السلمي.

وعلى أساس تجربة السنوات الأخيرة والاعتراف بالحاجة إلى توسيع نطاق قدرات الوكالة في التقييم

إن هذه الجهود وتلك الدعوات ليست مطلبا مصريا ولا عربيا فحسب بل أنه مطلب دولي تشاركنا فيه الدول كافة، حيث عبرت الإرادة الدولية عن موقفها باعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض السادس لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ بتوافق الآراء، وتضمنت تلك الوثيقة

”الترحيب بانضمام كافة دول منطقة الشرق الأوسط باستثناء إسرائيل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، كما أكدت على أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة ووضع جميع منشآتها النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية“.

إننا في الوقت الذي نقدر فيه جهود الوكالة في تطوير وتحسين فاعلية وأهداف برامج التعاون الفني بين الوكالة والدول الأعضاء، خاصة الدول النامية منها والدول الأفريقية على وجه الخصوص، وعلى الرغم من تأييدنا للخطوات العملية التي اتخذتها الوكالة من أجل تحسين برامج المعونة الفنية، والتي تمثلت في التشاور المبكر مع الدول الأعضاء حول تفاصيل المشروعات وإعداد مشاريع عمل وطنية وإقليمية لزيادة التنسيق بين الأمانة والمسؤولين عن المشاريع المقترحة، فإننا في الوقت نفسه، نؤكد على ضرورة توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذه الأنشطة، وأن يكون تمويل نشاط التعاون الفني بشكل منتظم وكامل، باعتباره مكونا جوهريا لعمل الوكالة.

وختاما نود التأكيد على اهتمام مصر بضرورة إصدار قرار موضوعي عن الجمعية العامة سنويا حول بند تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وذلك في ضوء اهتمامنا بعمل الوكالة وتأكيدينا على دورها الهام في مجال التطبيقات السلمية للطاقة النووية والتحقق، ومن ثم فإننا نرى أن القرار

وستكون هذه العناصر، ضمن أمور أخرى، إسهاما هاما في إقامة نظام دولي ملائم وشامل معني بنقل المواد المشعة. وهذا موضوع يلقي اهتماماً دولياً كبيراً، وهو ما أكدته قيام مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتنظيم مؤتمر حول هذه القضية، والذي سيعقد في عام ٢٠٠٣. علاوة على ذلك، سوف تبرز بيرو الدعم الكبير الذي تلقته من الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التعاون الفني للأغراض السلمية، ولاسيما في سياق خطة التنمية لمنطقة الحدود بين بيرو وإكوادور.

وكما كانت تفعل بيرو في السابق، فسوف تواصل العمل من أجل تحقيق أهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات الأولوية، وستدعم جهودها للوفاء بمسؤوليتها في تشجيع الاستخدامات الآمنة والسلمية للطاقة النووية وفي منع استخدامها المدمر. وفي هذا الصدد، ناشد المجتمع الدولي أن يقدم للوكالة الدولية الموارد المالية المطلوبة حتى تواصل تنفيذ أهدافها القيمة والخاصة بتعزيز التنمية والسلم والأمن الدوليين.

#### السيد داووث (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن

أبدأ بشكر المدير العام البرادعي على بيانه الشامل بشأن منجزات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتحديات التي ستواجهها خلال العام القادم. ولقد أفادت قيادة السيد البرادعي الدول الأعضاء بدرجة كبيرة جداً من خلال تنفيذ ولاية الوكالة. ولذلك أسعد أستراليا كثيراً أن تنضم إلى الآخرين في الموافقة على إعادة تعيينه مديراً عاماً حتى عام ٢٠٠٥. ونحن نتطلع إلى مواصلة تعاوننا الوثيق معه ومع أعضاء الأمانة العامة.

وتتطلع أستراليا إلى علاقة عمل أكثر حتى قوة مع الوكالة في فترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، عندما يتولى استرالي رئاسة مجلس المحافظين. وكجزء من تلك المسؤوليات فإن

والمعلومات الدقيقة لتحديد ما إذا كان قد تم تحويل مواد انشطارية إلى أغراض عسكرية، وقّع بلدي على بروتوكول ضمانات السلامة الإضافية. وعندما بدأ نفاذ هذا البروتوكول في ٢٣ تموز/يوليه، أصبحت بيرو أول دولة أمريكية لاتينية تلتزم تماماً بأهداف الوكالة، التي ترمي إلى جعل نظام ضمانات السلامة أكثر فعالية وكفاءة ومن ثم ترمي إلى تعزيز نظام عدم الانتشار النووي.

علاوة على ذلك، سوف تستضيف بيرو في كانون الأول/ديسمبر من العام الحالي حلقة دراسية إقليمية تابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تشجيع الدول الأطراف في معاهدة ثلاثيولكو على التوقيع على اتفاقات ضمانات السلامة والبروتوكولات الإضافية. وبذلك تسعى بيرو إلى الإسهام في تعزيز نظام عدم الانتشار في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وسوف تحظى الحلقة الدراسية أيضاً بتعاون مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتعاون وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية.

ويود بلدي أن يبرز هنا النقاش الذي تم إجراؤه في الدورة العادية الخامسة والأربعين للمؤتمر العام للحماية الإشعاعية والإدارة الآمنة للنفايات المشعة، مما فيها النقل الآمن لهذه المواد، والذي عقد مؤخراً أسفر عن اتخاذ قرار غير مسبوق بتوافق الآراء بشأن هذا الموضوع الهام. ولقد صيغ هذا القرار، الذي شاركت بيرو في تقديمه، لكي يشجع على الحوار البناء بين الدول الناقلة وتلك التي من الممكن أن تتأثر بهذا النشاط من خلال الإبلاغ المبكر. يمثل هذه الشحنات. كذلك يقدر القرار أفكاراً هامة مثل حماية الدول الجزرية والساحلية من الخسائر الاقتصادية الفعلية التي يمكن أن تتسبب فيها حادثة تشمل مواد إشعاعية والمسؤولية الموضوعية في مثل هذه الحالات.

وتعتبر أستراليا الوكالة الدولية للطاقة الذرية عموداً رئيسياً في نظام عدم الانتشار النووي، والذي تشكل فيه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية. وتبقى ضمانات السلامة الخاصة بالمعاهدة التي تطبقها الوكالة أساسية في تطوير التجارة والتعاون لدعم الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وبوصف أستراليا مونا رئيسياً لليورانيوم فإنها تضع صادراتها من اليورانيوم تحت ضمانات السلامة للوكالة حتى تكفل عدم استخدام المواد النووية الخاضعة للنظام الأسترالي إلا في الأغراض السلمية. ونحن نقدر بدرجة كبيرة جدا الإسهام الذي تقدمه ضمانات الوكالة للسلامة في هيئة مناخ الأمان الذي يصبح في ظلّه التعاون النووي ممكناً.

لقد انقضى أكثر من عام على انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، الذي وضع جدول أعمال طموحاً للمجتمع الدولي بغية النهوض بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وقد اعترفت الوثيقة الختامية لهذا المؤتمر بأن ضمانات الوكالة تمثل أحد العناصر الأساسية التي لا غنى عنها في نظام عدم الانتشار النووي، وأيدت تعزيز نظام الضمانات من خلال اعتماد بروتوكولات إضافية. وللأسف، فإن اعتراف ذلك المؤتمر بأهمية البروتوكول الإضافي لم ينعكس في معدل التوقيع والتصديق من جانب الدول على بروتوكولات إضافية. ومنتزعة هذه الفرصة لنحث الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على البروتوكول الإضافي على أن تبادر إلى ذلك في أسرع وقت ممكن. كما نحث الدول التي لم تبرم بعد اتفاقات الضمانات بموجب معاهدة عدم الانتشار، على أن تبادر إلى ذلك دون إبطاء.

ويسر أستراليا أن تكون أول دولة تطبق فيها الضمانات المتكاملة. وتكتسب الوكالة خبرة عملية في

وفدي مكلف بتقديم مشروع قرار بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى هذه الجمعية. ونأمل أن نفعل ذلك في الأيام القليلة القادمة، وبمجرد أن يتم احتتام عملية المشاورات غير الرسمية المكثفة جدا التي يتم إجراؤها حالياً في فيينا.

لقد حددت المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة هدفاً سامياً، وهو

”حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها“.

ويتطلب منع تهديدات السلم بناء الثقة بين الدول وإنشاء نظام فعال للأمن الدولي. ويقدم نظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمانات السلامة النووية وتدابير التحقق الأخرى إسهاماً حيوياً في السعي لتحقيق هذا الهدف.

إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر أظهرت لنا جميعاً بوضوح الحتمية التامة لمضاعفة جهود المجتمع الدولي للتصدي للتهديدات الأمنية العالمية، مثل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وجهود الوكالة لضمان عدم إساءة استخدام المواد النووية والمواد الأخرى المشعة لها أهمية حيوية، مثلها في ذلك مثل التزام جميع الدول بمختلف الأدلة والوثائق الأخرى المعنية بالحماية المادية التي استحدثتها الوكالة طوال السنوات الماضية. وتولي أستراليا أهمية خاصة لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وتدعو جميع الدول إلى الالتزام بها وتطلع إلى تمديد نطاقها لتشمل المواد المتداولة في الاستخدام والتخزين والنقل محلياً. وفي هذا الصدد، ترحب أستراليا بقرار المدير العام الخاص بعقد اجتماع لفريق خبراء حتى يضع مشروع تعديل محدد بشكل جيد ويستهدف تعزيز الاتفاقية وتشجيع الدول على أن تصبح أطرافاً فيها.

القيام بأنشطة التحقق والرصد بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونرحب باستعداد الوكالة لاستئناف التحقق في العراق فور أن تسمح الظروف بذلك. أما من جانب العراق، فمن واجبه أن يتعاون تماما الآن مع الوكالة ومع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش بغية تمكين الوكالة من الاضطلاع بالولاية التي عهد مجلس الأمن بها إليها.

إن المحافظة على السلم والأمن لها أبعاد اقتصادية - اجتماعية أيضا. وفي هذا الصدد، تعلق استراليا أهمية كبيرة على الدور الفريد الذي تقوم به الوكالة في كفالة الاستعمال المأمون للطاقة النووية وتطبيق التكنولوجيات النووية في البلدان النامية.

إن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، والذي تعزز في المؤتمرات العامة المتعاقبة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أكد الأهمية الأساسية للاحتفاظ بأعلى مستويات الأمان النووي. وتشدد استراليا على أهمية عمل الوكالة في تطوير معايير الأمان التي تنظم الصناعة النووية وفي تطوير الأنظمة القانونية وبرامج المساعدة لتعزيز الأمان النووي في الدول الأعضاء. وتركز استراليا بصفة خاصة على تشجيع التحسينات في نظام الأمان الدولي فيما يتعلق بمفاعلات البحوث. وما فتئت استراليا تشجع الحوار البناء بين الدول الشاحنة والدول الساحلية بشأن النقل الآمن للمواد المشعة.

وتمشيا مع المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار النووي، اعترفت مؤتمرات الاستعراض المتعاقبة بالوكالة بوصفها العنصر الأساسي لنقل التكنولوجيا للأغراض النووية السلمية. ونرحب بجهود الوكالة لتعزيز توفير التعاون التقني، لاسيما من خلال استعمال أدوات التخطيط الاستراتيجي

استراليا من خلال تنفيذ تدابير جديدة مثل التفتيش غير المعلن عنه، والوصول التكميلي والوصول المنظم، وهي تدابير ستثبت أهميتها البالغة عندما تمتد الضمانات المتكاملة إلى بلدان أخرى. ونأمل أن تثبت تجربة استراليا، على أهميتها، أن الضمانات المتكاملة لا تشكل عبئا كبيرا، وأنها تحقق أيضا فوائد من حيث زيادة الكفاءة والفعالية.

ولن يتحقق الهدف النهائي لترع السلاح النووي دون تدابير فعالة تضمن عدم الانتشار النووي. وقد حدد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية باعتباره إحدى الخطوات الأكثر إلحاحا لترع السلاح وعدم الانتشار التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذها. ونثني على الوكالة لإسهامها المستمر في الحوار بشأن المتطلبات المحتملة للتحقق في إطار مثل هذه المعاهدة.

ثمّة حاجة مستمرة لليقظة بحثا عن برامج الأسلحة النووية السرية واستمرار الضغط على الدول غير الممتثلة. وهناك دولتان ما زالتا تضعان نظام عدم الانتشار على المحك، وهما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والعراق. ومن دواعي القلق أن الوكالة ما زالت عاجزة عن التحقق من دقة واكتمال تقرير الجرد الذي قدمته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عما لديها من مواد نووية مع أن ذلك البلد عليه التزام قانوني دولي بالامتنال لاتفاق الضمانات الذي وقعه. وحتى يستكمل بنجاح مشروع المفاعل الذي يعمل بالماء الخفيف بنجاح، ينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتعاون بشكل كامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تمتثل تماما لضمانات الوكالة في أقرب وقت ممكن.

والقلق بالنسبة للعراق، هو أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ظلت، منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، عاجزة عن

الذرية. ويود وفدي أن يشكره ويشكر معاونيه على تفانيهم ومساعدتهم المستمرة لإنجاز ولايات الوكالة.

لقد اضطلعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالعديد من الأدوار الهامة عبر تاريخها الممتد طوال ٤٥ عاما. فقد ظلت الوكالة مناصرا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ووسيطا لصالح الاستخدام السلمي للطاقة النووية، ورائدا في تعزيز التعاون الدولي بشأن المسائل النووية. وفي هذا القرن الجديد، لا بد أن يستمر المجتمع الدولي في الاعتراف بأهمية الوكالة والتأكيد عليها في تلك المجالات وفي غيرها، بغية ضمان استخدام أكثر إيجابية وإنتاجية للطاقة النووية.

الطاقة النووية، بوصفها مصدرا اقتصاديا ومستقرا للطاقة، ما زالت تسهم إسهاما كبيرا في التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة وتحسين مستويات المعيشة في العالم. وأعتقد أن دور الطاقة النووية في المساعدة على التنمية المستدامة على مستوى العالم سيزيد في المستقبل بشكل أكبر. وثمة مشروع رائد يفتح آفاق استخدام أوسع نطاقا للطاقة النووية هو المشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية. وترحب حكومة بلادي بذلك المشروع وتخطط للمساهمة في تنفيذه بنجاح.

ما زالت جمهورية كوريا تقف في الصدارة في مجال تطوير تكنولوجيا الطاقة النووية المتقدمة. وعلى وجه الخصوص، تطور كوريا مفاعلا من الجيل التالي قدرته ١٤٠٠ ميغاوات، فضلا عن مفاعل صغير متكامل النظام يستخدم لغرضي تحلية المياه وتوليد الطاقة. ونعزى بكوننا بين الدول الأعضاء التي تعمل جاهدة من أجل تطوير أنظمة نووية ابتكارية لتلبية العديد من الاحتياجات العالمية.

إن مستقبل الطاقة النووية يرتبط ارتباطا لا انفصام له بمسألة الأمان النووي. ولهذا السبب، يجب أن نبذل جهودا مستمرة لتعزيز الأمان النووي في العالم كله. ونحن نرحب

مثل التخطيط المواضيعي، والأطر البرنامجية القطرية ونهج المشروع النموذجي.

ويسعد استراليا أن تكون قد أسهمت في أنشطة الوكالة للتعاون التقني خلال السنة الماضية، من خلال الإسهام في صندوق التعاون التقني للوكالة وبالاشتراك المباشر في الأنشطة التي تشجع التعاون في نقل المعرفة والتكنولوجيا من أجل التطبيقات النووية السلمية. ولقد اشترك أخصائيو استراليون في بعثات مختلفة للخبراء وفي برامج للمحاضرات في إطار الأنشطة التي يتضمنها برنامج التعاون التقني، كما استضافت بلادي عددا من اجتماعات الوكالة وحلقات التدريب. ونسهم بشكل كبير أيضا في أنشطة التعاون التقني من خلال الإسهامات خارج الميزانية لصالح مشاريع معينة للوكالة. كذلك، تقدم استراليا دعما كبيرا لإدارة وهيكل وبرنامج اتفاق الوكالة التعاوني الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

إن البيئة الخارجية التي تعمل الوكالة في محيطها بيئة متغيرة بدرجة عالية، وينبغي للوكالة أن تحافظ على قدرتها على الاستجابة السريعة والفعالة للتطورات الخارجية، سواء كانت متصلة بالحماية المادية، أو الانتشار النووي، أو الأمان النووي أو التنمية المستدامة.

إن تعليقات الدكتور البرادعي تبرز المنجزات الكبرى التي تحققت من نشاط الوكالة خلال عام كامل آخر في إطار تنفيذ ولايتها لتسخير الذرة لصالح البشرية. وستستمر استراليا في تقديم الدعم التقني والمالي والسياسي لذلك المسعى.

**السيد صن (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية):**

بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم بخالص التهنية للسيد البرادعي بمناسبة إعادة انتخابه مديرا عاما للوكالة الدولية للطاقة

وفي هذا السياق، يسرنا أن نلاحظ أن الوكالة أدرجت في تقريرها بشأن تنفيذ الضمانات لعام ٢٠٠٠ أن بين الدول التي يبلغ عددها ١٤٠ دولة والتي نفذت اتفاقها للضمانات، لا توجد دلائل على تحويل المواد النووية ولا على إساءة استخدام المنشآت أو المعدات الخاضعة للضمانات الوكالة.

بالإضافة إلى هذا، فإن التقرير يوفر تأكيدات أوسع للدول الأعضاء السبع التي لها بروتوكولات إضافية أو التي تطبق أحكامها مؤقتا. فالوكالة كان يوسعها أن تؤكد، ليس أنه لم يكن هناك تحويل لمواد نووية معلنة فحسب، وإنما أيضا أنه لا توجد دلائل على أنشطة أو مواد نووية غير معلنة. ووفد بلدي يثني على الوكالة سعيها لتحقيق هذه النتائج الإيجابية.

ووفد جمهورية كوريا يود أيضا أن يثني على الجهود التي بذلتها مؤخرا الوكالة لتعزيز فعالية نظام الضمانات بتحسين كفاءته. ونحن نتطلع إلى إكمال إطار مفهومي لنظام متكامل للضمانات في الوقت المناسب. ونحث أيضا الوكالة على أن تظل يقظة حيال ضمان حسن كفاية هذا المشروع.

وحتى تعزز جمهورية كوريا الشفافية النووية، نفذت خلال السنوات الأربع الماضية نظامها الحكومي للمحاسبة والرقابة، بالإضافة إلى التفتيشات التي قامت بها الوكالة. وهذه الجهود مكنت بلدي من تحقيق أكثر من ٩٥ في المائة من أهداف التفتيش. وبمقتضى هذا البرنامج، تساعد كوريا الوكالة على تبني نهج تجريبي جديد للشراكة، نأمل أن يطور إلى نموذج جديد لتفتيشات الوكالة في المستقبل.

ومنذ عام ١٩٩٣، اتخذ المؤتمر العام للوكالة قرارات تحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال التام لاتفاقها الخاص بالضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أحالت الوكالة إلى

بنفاذ الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، في شهر حزيران/يونيه الماضي، باعتبارها إطارا هاما لضمان الأمان النووي العالمي. وحكومة بلدي تمر الآن بعملية التصديق على هذه الاتفاقية.

وفيما يتعلق بسلامة وأمان المواد المشعة، نفذ بلدي نظام معلومات الأمان الإشعاعي، الذي يمكنه أن يتتبع ويرصد النظائر المشعة منذ إنتاجها وحتى التخلص منها عبر الإنترنت. ونحن نعتقد أنه يُحتاج إلى المزيد من المناقشات على المستوى الدولي من أجل التحسين المستمر لسلامة وأمن المواد المشعة. وفي هذا السياق، أود أن أسترعي الانتباه إلى الاقتراح الذي طرحه بلدي مؤخرا بإنشاء شبكة معلومات عالمية ترصد بيع المواد الإشعاعية والتخلص منها، وهو اقتراح طرح أثناء المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي عقد في الشهر الماضي.

علاوة على ذلك، وفي ضوء الاعتداءات الإرهابية التي وقعت بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة، فإن أهمية الحماية المادية للمواد النووية وضرورة مكافحة الاتجار غير المشروع بها لا يمكن المغالاة في تأكيدها. وفي هذا الشأن، نرحب بقرار المدير العام بعقد اجتماع لفريق مفتوح باب العضوية لخبراء قانونيين وتقنيين في شهر كانون الأول/ديسمبر المقبل لوضع تعديل محدد جيدا لتعزيز اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وحكومة بلدي تتطلع إلى المشاركة في هذا الاجتماع.

وتعتبر الحكومة الكورية أن عدم الانتشار أول شرط ضروري لاستخدام وتطوير الطاقة النووية. ولهذا السبب، أسهمنا إسهاما نشطا في كل جوانب النظام الدولي لعدم الانتشار النووي. وأحد أهم عناصر هذا النظام هو نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

بتعديل المادة السادسة من النظام الأساسي للوكالة، المتعلق بتوسيع مجلس محافظي الوكالة. ونحن نطلب إلى كل الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على التعديل أن تفعل ذلك بسرعة، حتى يمكن أن يدخل التعديل حيز النفاذ بأقرب وقت ممكن.

وأختتم بتأكيد التزام وفد بلدي الثابت بأهداف الوكالة ودعمه القوي لعمل الوكالة.

**السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالإسبانية):**

يشرفني أن آخذ الكلمة بالنيابة عن وفدي الأرجنتين والبرازيل لأعرب عن تقديرنا للتقرير الذي عرضه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي.

ويعلم الجميع التزام البرازيل والأرجنتين النشط والدائم بأهداف المجتمع الدولي المتمثلة في عدم الانتشار ونزع السلاح النووي وتعزيز استعمال الطاقة الذرية في الأغراض السلمية. وتضمن هذه الأهداف لجميع الدول الحق في إجراء البحوث المتعلقة بالطاقة الذرية وفي إنتاجها والانتفاع بها للأغراض السلمية. ولهذا السبب، فإن البرازيل والأرجنتين تديان اليوم بهذا البيان المشترك لإحياء الذكرى السنوية العاشرة للوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية، وللإعلان عن إنشاء الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لتطبيقات الطاقة الذرية.

وتوضح هاتان المناسبتان تصميم البرازيل والأرجنتين المستمر والدائم على المحافظة على روابط الصداقة التي أقيمت في الثمانينات وتعزيزها، عندما ظهرت الإرادة السياسية أولاً في بلدنا للتقريب بين مجتمعنا وتحقيق التكامل فيما بينهما. وتعتبر الإرادة السياسية لمجتمعنا لتعزيز الثقة في الأغراض السلمية للبرامج النووية لكل من بلدنا عنصراً أساسياً من عناصر التزام أوسع بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وهذه الإرادة السياسية ترافقت عام ١٩٩١ مع إنشاء

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية برنامجاً مفصلاً لعملية التحقق الشاملة. وفي أيار/مايو ٢٠٠١، عرضت الوكالة خطوتين محددين يمكن أن تتخذاً فيما يخص معمل إنتاج النظائر والتحقق من البلوتونيوم في قضبان الوقود المستهلك المخزنة في أوعية في منشأة مفاعل الخمسة ميغاوات. والمؤتمر العام للوكالة، في قراره GC(45)/RES/16 المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، يرحب، في جملة أمور، بالجهود التي تبذلها الوكالة ويشجع بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الاستجابة بشكل إيجابي وفي موعد مبكر لخطوات الوكالة الأولى المحددة.

وبفضل جهود الأمانة العامة لمنظمة تنمية الطاقة في شبه الجزيرة الكورية وشركائها، يمضي العمل لبناء مشروع مفاعل الماء الثقيل قدماً. وفي شهر أيلول/سبتمبر الماضي، بدأت المنظمة، بإذن من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أعمال الحفر لمبنى المفاعل. وبإكمال ترتيبات الموقع وبناء البنية الأساسية، من المقرر أن تقوم المنظمة بالشروع في تنفيذ هذا المعلم الهام في بناء المفاعل.

ووفقاً للإطار الاتفاقي، قبل تسليم المكونات النووية الرئيسية للمفاعل، يجب أن تمثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية امتثالاً تاماً لاتفاق الضمانات مع الوكالة. وفي ضوء تقييم الوكالة بأنها ستستغرق من ثلاث إلى أربع سنوات للتحقق من صحة وإنجاز التقرير الأولي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن تقدم للوكالة التعاون التام بشكل سريع. وإزاء هذه الخلفية، نأمل مخلصين أن تعزز التطورات الإيجابية التي وقعت مؤخراً في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرقي آسيا التنفيذ الكامل للاتفاقات ذات الصلة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أسترعي الانتباه إلى القرار الذي اتخذ في المؤتمر العام الثالث والأربعين للوكالة

والبرازيل في المجال النووي عن طريق زيادة التعاون في مجال استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية. وإننا نشق بأن أوثق تعاون ممكن في مجالات كدورة الوقود النووي وإنتاج النظائر المشعة وإدارة النفايات النووية وتطوير تكنولوجيات ابتكارية لمفاعلات توليد الطاقة الكهربائية، في جملة مجالات أخرى، سيثمر نتائج ملموسة لما فيه فائدة بلدنا على السواء. وسوف توفر الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لتطبيقات الطاقة الذرية الظروف الملائمة وألوان التعاون المؤاتية في هذا الميدان وغيره من الميادين التي تناسب وضع وتنفيذ مشاريع مشتركة. وعلاوة على ذلك، ستعمل الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لتطبيقات الطاقة الذرية على تعزيز وإكمال الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الدائمة البرازيلية - الأرجنتينية المعنية بالسياسة النووية التي، إلى جانب كونها السياق الذي تم فيه تصور الوكالة، تعتبر كذلك وسيلة الحوار الذي سيفضي إلى الاضطلاع بالمبادرات السياسية والتقنية والمتعلقة بالأعمال التجارية في القطاع النووي وتنسيق هذه المبادرات. وسيكون للوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لتطبيقات الطاقة الذرية هيكل تنظيمي افتراضي تمثل فيه الكيانات الحكومية والشركات الرئيسية في القطاع النووي في كل من البلدين. وستقوم الوكالة بأول مهمة لها في الأيام الـ ١٨٠ القادمة وهي عبارة عن وضع تصورات في الأجل المتوسط للتخطيط الحكومي في القطاع النووي، بالإضافة إلى وضع برنامج عمل للسنة الأولى.

وناهيك عن أن إنشاء الوكالة جاء نتيجة رابعة لعملية بناء الثقة والشفافية، فإنه يؤدي أيضا إلى تعزيز علاقاتنا في المجال النووي - الذي يتضمن كل يوم مزيدا من المشاريع والأهداف المشتركة الجديدة.

وأخيرا، نود أن نبرز الدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها الهيئة التي تشجع على استخدام

الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية، وهي عبارة عن وكالة ثنائية ترمي إلى تطبيق ضمانات ثنائية تتعلق بالمواد النووية في كلا البلدين من خلال النظام المشترك للحصر والمراقبة.

وقد استمر هذا الإجراء جنبا إلى جنب مع تطبيق نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في كل مرفق من المرافق في البرازيل والأرجنتين. وتراعي هذه الضمانات نظام المراقبة الثنائي وبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كلا البلدين.

وإننا نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة للوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية. وما فتئت الوكالة منذ إنشائها، تقوم بتجميع الخبرات في أداء المهمات التي عهد بها إليها. ونود أن نبرز ما يتمتع به موظفوها ومفتشوها من الجدارة والنزعة المهنية، بما يفوق بأعلى المعايير الدولية، إن لم يكن يتجاوزها، ويظهر المستوى الرفيع من التدريب التقني والوظيفي الذي تقدمه الوكالة. وتعتبر الولاية التي عهد بلدانا بها إلى هذه الوكالة الثنائية متماسكة ومستمرة. وكانت الوكالة وستظل أداة رئيسية للشفافية والتقارب الثنائي. ونعتقد أن المهمة الدائمة للوكالة ستظل تتمثل في تعزيز زيادة روابط الصداقة بين بلدنا.

ومن الطبيعي في ذلك السياق، أن تتمثل الخطوات القادمة في مجال التعاون الثنائي بين الأرجنتين والبرازيل في هذا الميدان، في البعد الذي لم يتم استكشافه للمساعي المشتركة في ميدان استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية. وقد وقعت البرازيل والأرجنتين في بوينس آيرس بتاريخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠١، إعلانا مشتركا بإنشاء الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لتطبيقات الطاقة الذرية.

إن الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لتطبيقات الطاقة الذرية تفتح فصلا جديدا في العلاقات بين الأرجنتين

القانون الذري التشيكي الذي سيتداوله البرلمان في نهاية هذا العام، الشرط الأساسي الأخير للشروع في التعجيل بالتصديق على البروتوكول الإضافي. ونحن في طريقنا إلى تطبيق الضمانات المعززة للوكالة إلى أقصى حد ممكن ونؤكد من جديد دعوتنا إلى الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بتطبيق هذه الضمانات إلى أن تحذو حذونا.

ونود أن نشيد بالدعم الذي قدمته الوكالة إلى الدول الأعضاء في السنوات الأخيرة في وضع وتنفيذ صكوك قانونية هامة. وفي هذا الصدد، اسبحوا لي أن أشير إلى اتفاقية السلامة النووية وإلى الاتفاقية المشتركة المتعلقة بسلامة إدارة الوقود المستنفد وبسلامة إدارة النفايات المشعة.

ويسرني أن أعلن أن بلدي كان من بين الدول الـ ٢٦ التي انضمت إلى الاتفاقية المشتركة بقيامها بإيداع صك التصديق في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠١، مما يمكّن من بدء نفاذ الاتفاقية بعد ذلك بـ ٩٠ يوماً. وأود أن أعنتم هذه المناسبة لأناشد جميع الدول الأعضاء التي لم تقم بعد باتخاذ الإجراءات اللازمة لكي تصبح طرفاً في الاتفاقية المشتركة في الوقت المناسب الذي يمكّنها من حضور اجتماع الاستعراض الأول للأطراف المتعاقدة إلى أن تفعل ذلك.

وقد أصبحنا على وشك البدء بالجولة الثانية من إجراءات تقديم التقارير بالنسبة لاتفاقية الأمان النووي: ووافقت حكومة الجمهورية التشيكية بالفعل على الصيغة المعدلة للتقرير الوطني، وهي استكمال للإطار التنظيمي والقانوني القائم كما أنها دراسة إفرادية لمعملي دو كوفاني وتيملين للطاقة النووية. ونحن ننتظر الاجتماع الاستعراضي الثاني للدول المتعاقدة المقرر عقده في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ لإثبات امتثالنا الكامل لمتطلبات الاتفاقية.

كما أننا نرحب بدور الوكالة في عملية تعديل وتعزيز اتفاقية الحماية الفيزيائية للمواد النووية. والجمهورية

الطاقة الذرية في الأغراض السلمية وكنصر فاعل أساسي في النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية.

**السيد كمونيشيك** (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالانكليزية): بما أن الجمهورية التشيكية تؤيد الموقف الذي عرضته بلجيكا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه، فيلي أود أن أكتفي بالتطرق إلى بعض المواضيع التي توليها حكومتي اهتماماً خاصاً.

في البداية، أود أن أشكر المدير العام البرادعي على البيان الشامل الذي أدلى به فأبرز التقدم الذي حققته أنشطة الوكالة أثناء العام الماضي.

أولاً، اسبحوا لي أن أتشاطر وإياكم بعض الأفكار حول الدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية على عتبة الألفية الجديدة. إن الجمهورية التشيكية تؤيد الجهود المشتركة المستمرة التي تبذلها أمانة الوكالة والدول الأعضاء لتعزيز الوكالة، ولزيادة كفاءتها وفعاليتها ومعالجة قيود ميزانيتها. ونظراً لتحديات القرن الحادي والعشرين، من اللازم أن نستفيد من قدرات الوكالة بشكل أفضل، باعتبارها المنبر العالمي الوحيد للتعاون في استخدام الطاقة الذرية والإشعاع المؤين في الأغراض السلمية. وفي الوقت نفسه، من المهم بنفس الدرجة المحافظة على الطابع الموضوعي لعملها الذي يكفل جدارتها وسمعتها المعترف بها عالمياً وتعزيز هذا الطابع.

ولا يسعنا أن نبالغ في أهمية المسؤوليات التي تتحملها الوكالة فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تقتضي دعماً مستمراً من جميع الأعضاء من حيث السياسات والدراية والتمويل وتنفيذ الصكوك القانونية ذات الصلة. وإن بلدي على وشك أن ينجز التشريع الداخلي والإطار الشامل اللازم لتنفيذ البروتوكول الإضافي المبرم مع الوكالة أثناء المؤتمر العام الثالث والأربعين. ويعتبر إقرار تعديل عام على

أعم على فلسفة معايير الوكالة للأمان وعلى التدابير المتخذة لزيادة مستوى الأمان في المنشآت النووية.

ونلاحظ أن الدول الأعضاء قد أخفقت في مراعاة النتائج التي توصلت إليها الوكالة خاصة ما يتعلق منها بالأمان في المنشآت النووية، بل وتجاهلتها عمداً، مما يقوض اختصاصات الوكالة وسلطتها. وقد تلقي زيادة استعراضات الأمان في المنشآت النووية من قبل منظمات ومحافل شتى، بظلال من الشك على الدور المحوري الذي تؤديه الوكالة في هذا الميدان. فيجب ألا نسمح بإلغاء هذا الدور.

واسمحوا لي أن أتطرق الآن إلى قضية المساعدة والتعاون التقنيين من الوكالة. ففي عام ٢٠٠١ اتخذت الجمهورية التشيكية خطوة أخرى في سبيل موازنة مقدار الدعم التقني المتلقى من الدول الأعضاء والمساعدة المقدمة إليها. فنحن نزيد اشتراكنا تدريجياً في برامج التعاون التقني لبلدان ثالثة بحيث يمكن أن نشاطرها معارفنا وخبراتنا. وفي وقت سابق من هذا العام تعهدنا بمساهمة مالية طوعية لمشاريع التعاون التقني الوطنية في أرمينيا وبلغاريا وجورجيا. ونواصل في إطار مبادرة طويلة الأجل، قبول الزمالات والزيارات العلمية فيما يتعلق بتحسين شبكات الحماية الوطنية من الإشعاع في شتى مناطق العالم.

واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن امتناننا للأمانة وبالتحديد للفرع الأوروبي بإدارة التعاون التقني، على التنسيق الممتاز الذي عملته في المشاريع التي يشترك بلدي فيها. وأذكر على وجه التحديد المبادرة الإقليمية من البلدان المشغلة لمعامل طاقة نووية ذات مفاعلات من النوع الروسي ذي الألف ميغاواط، بقصد استعراض أساس تصميم تلك المفاعلات - وهي مبادرة تنفذ في إطار البرنامج الإقليمي الأوروبي.

التشيعية، شأنها شأن الاتحاد الأوروبي، تؤيد النظر في الحاجة إلى عقد مؤتمر استعراضي بعد الانتهاء من إعداد مشروع تعديل جيد التحديد.

وقد أقرت الحكومة التشيكية في نهاية العام الماضي سياسة وطنية مستكملة للطاقة. فالخيار النووي لا يزال قائماً، وستبدل الجهود لتحسين كفاءة استغلال الطاقة واستخدام مصادر للطاقة المتجددة. وقد تم هذا تمشياً مع الإطار القانوني الجديد المنفذ في الجمهورية التشيكية لاستخدام الطاقة النووية وتأمين الإشعاع. ويستند ذلك الإطار إلى الأولويات التالية: درجة الرقابة والشفافية في الصناعة النووية واستقلال وتنوع الدراية بالأمان والحماية الإشعاعية.

وفي سياق هذه الخطوات قارب بدء تشغيل معمل تيملين للطاقة النووية مرحلته النهائية. وقد خضع هذا المعمل لإجراءات ترخيص دقيقة، وروعي فيه تعقد التكنولوجيا، ولم يحدث شيء غير عادي حتى الآن خلال تجارب التشغيل. واعترافاً بالبعد الدولي في الأمان النووي وقضايا الحماية من الإشعاع قدمت السلطات التشيكية وحامل الترخيص اختيار الموقع لمعمل القوى وتحسين تصميمه وإقامته وتشغيله كي يستعرضها عدد من النظراء المستقلين بمشاركة دولية.

واسمحوا لي في هذه المرحلة أن أعيد تأكيد ما قلته في بداية بياني عن تأكيد دور الوكالة باعتبارها محفلاً لتبادل المعلومات ومركز عمل لاستخدام الطاقة النووية والإشعاع في الأغراض السلمية.

ولما كنا قد استخلصنا عدة دروس من مناقشة معمل تيملين للطاقة النووية فإنني أود تبادل بعض منها مع الجمعية. ينبغي نحسين الإعلان عن النتائج القيمة لاستعراضات النظراء التي قدمتها الوكالة، كما ينبغي شرحها للجماهير في الدول الأعضاء. وينطبق الشيء نفسه بصفة

وستواصل المكسيك الحز على أن يكون تطبيق تدابير التحقق من المواد والمعدات النووية نشاطا ذا أولوية بالنسبة للوكالة. فقد ظلت الأنشطة في هذا المجال ذات أهمية خاصة في ضوء الالتزام القاطع للدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء المبرم على ترساناتها النووية بقصد الوصول إلى نزع السلاح النووي.

ومن القضايا الأخرى ذات الأهمية الخاصة للمكسيك قضية أنشطة التعاون التقني التي تتولاها الوكالة. ونحن نؤيد الجهود التي يبذلها المدير العام للترويج لمشاريع في هذا المجال. ونشيد به لتطبيقه مفاهيم، من قبيل المعيار المركزي، واستدامة المشاريع، ومنهجية الإطار المنطقي، سيكون لها أثرها على تصميم المشاريع في هذا المضمار وعلى نوعيتها. والمكسيك تروج للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ومما يدل على ذلك اشتراكها في مشروع التعاون التقني مع غواتيمالا.

وعلى الصعيد الإقليمي، تتشرف المكسيك بتوليها رئاسة مجلس التعاون التقني التابع لاتفاق التعاون الإقليمي لتعزيز العلوم والتكنولوجيا النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وسنسعى في هذا السياق إلى تعزيز آثار الاتفاق على المنطقة، وإلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتعبئة الموارد لدعم الأنشطة التقنية.

ونعرب عن ارتياحنا للقرارات المتعلقة بتدابير زيادة التعاون الدولي في مجال الأمان النووي والإشعاعي والأمان في نقل النفايات المشعة، وهي القرارات التي اتخذت مؤخرا في المؤتمر العام للوكالة.

ونرحب بمواصلة الدول طلب مساعدة الوكالة على القيام بتقييم السلامة النووية والتعرف على الاحتياجات والأولويات في هذا المجال.

واسمحوا لي في الختام أن أطمئن الجمعية إلى استمرار التزام حكومتي بدعم وتوسيع دور الوكالة في التعاون الدولي في مجال الاستخدام المأمون للطاقة النووية وتأمين الإشعاع في الأغراض السلمية ولصالح جميع الدول الأعضاء. وأعرب أيضا عن تقدير الجمهورية التشيكية للمشاركة الشخصية من المدير العام، السيد محمد البرادعي، في النهوض بأنشطة الوكالة، ونتطلع إلى مواصلة التعاون المثمر معه طوال فترته الثانية في منصبه.

**السيدة لاجوس (المكسيك) (تكلمت بالاسبانية):**

واسمحوا لي أن أنقل تقدير الوفد المكسيكي للمدير العام، السيد محمد البرادعي، على عرضه التقرير عن أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن عام ٢٠٠٠. ونعرب له عن أحر التهاني على قيادته التي أباها على قمة الوكالة وبالطريقة التي يؤدي بها ولايته التي عهدت بها إليه الدول الأعضاء. فنرجو له كل التوفيق في مدته الثانية في منصبه في قيادة الوكالة.

لقد استحقت الأعمال الإرهابية المريعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر في هذا البلد إدانة العالم أجمع. وأكدت المكسيك تصميمها السياسي على العمل بالتضافر مع المجتمع الدولي من أجل القضاء على هذا التهديد للسلم والأمن الدوليين الذي تمثله أعمال الإرهاب. وقد وضع قرارا مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) إطارا مرجعيا للعمل المنسق. وترى المكسيك في هذا الصدد أن للوكالة دورا تؤديه في القضاء على التهديد الذي يشكله امتلاك بعض الجماعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل. فمن الواضح أنه لا بد من إخضاع جميع المنشآت النووية لضمانات الوكالة. وناشد كل الدول التي لم تكمل الترتيبات المناسبة مع الوكالة، أن تبادر إلى ذلك.

سيستخدمون أية وسائل قتل يمكنهم الوصول إليها لقتل المدنيين الأبرياء. ومواطنو كثير من الدول المثلة هنا قتلوا في ذلك اليوم الخريفي المشمس. ولو كانت الأسلحة النووية متاحة للإرهابيين لما أمكن حساب ضحايا المجزرة. إننا نعرب عن عميق تقديرنا للتعازي المقدمة إلى ضحايا هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية، التي تلقيناها من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومن دولها الأعضاء، ونقدم تعازينا إلى جميع ضحايا هجمات ١١ أيلول/سبتمبر. ونعرب عن امتناننا كذلك للإدانة المطلقة لهذه الهجمات من جانب الأمم المتحدة، كما نص عليها قرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١). ورغم أن الهدف من أعمال الإرهاب هذه كان تخويفنا وإرهابنا، فإنها عززت عزمنا على مكافحة شر الإرهاب حيثما ظهر.

وبينما نتأمل تلك الأعمال الإرهابية، يزداد إدراكنا أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية كانتا، وستظلان حاسمتين بالنسبة لجهودنا الجماعية الرامية إلى مكافحة أي شكل من أشكال الإرهاب النووي. وتنشئ معاهدة عدم الانتشار إطارا أساسيا للاستقرار العالمي والإقليمي عن طريق حظر انتشار الأسلحة النووية. وتيسر المعاهدة وتنظم أيضا التعاون بين الدول في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتشكل أساسا ضروريا لإحراز التقدم في ميدان نزع السلاح النووي. وفضلا عن ذلك، فإن جهود الوكالة لردع تحويل المواد النووية من الاستخدامات السلمية إلى الاستخدامات غير السلمية وللكشف عن ذلك أصبحت تكتسب أهمية متزايدة طيلة العقد الماضي، نظرا لانضمام المزيد من الدول إلى معاهدة عدم الانتشار ونظرا لخضوع عدد أكبر من المواد والمرافق النووية لنظام ضمانات الوكالة. وبالتالي، فإن معاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة من الصكوك التي ستستخدم من أجل منع تحويل المواد النووية إلى الإرهابيين

ومما يثلج صدرنا أنه أثناء المؤتمر العام الذي عقد مؤخرا، أحرز تقدم أيضا في مسألة نقل المواد المشعة. وقبول الطاقة النووية كبديل لدعم التنمية المستدامة يرتبط بقضايا السلامة، وبخاصة التصرف في النفايات المشعة ونقلها.

وتود المكسيك أن تعرب عن قلقها إزاء الأخطار التي تحف بالنقل البحري للمواد المشعة والنفايات الخطرة. وعلى الصعيد الوطني، بدأنا عملية استعراض وتحديث تشريعات المكسيك في هذا المجال. ونحن بصدد وضع تنظيمات بشأن نقل المواد المشعة، ستتضمن أحدث توصيات الوكالة وغيرها من الوكالات الدولية.

ونشجع الدول على أن تأخذ في الحسبان ممارسات بعض الدول التي ترسل أو تشغل المواد المشعة والوقود المستهلك وأن تجري مشاورات في الوقت المناسب مع الدول الساحلية المعنية قبل أن ترسل هذه المواد. والحوار بين الأطراف المتأثرة تأثرا مباشرا قد يكون فعالا بالنسبة لتخفيض المخاطر التي ينطوي عليها نقل المواد المشعة، بالاتفاق الكامل مع تعليمات الوكالة بشأن النقل.

ويود وفد بلادي أن يسجل امتنانه للمدير العام ولأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لجهودها الرامية إلى تنفيذ الولايات التي أناطتها بهما الدول الأعضاء. ونحن مقتنعون أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحتاج إلى الدعم السياسي، إلى جانب الأسس المالية الثابتة. ونأمل في أن تنتظم الدول في الوفاء بإسهاماتها وأن ترفع مستوى موارد الميزانية الإضافية لتمكين الوكالة من تنفيذ برنامجها للأنشطة، ولا سيما الأنشطة في مجال التعاون التقني.

**السيد روزنثال** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): نجتمع اليوم على بعد مسافة قصيرة من رماد برج مركز التجارة العالمي. وأعمال الإرهاب الفظيعة التي ارتكبت في ١١ أيلول/سبتمبر تؤكد أن الإرهابيين

النووية في جميع أنحاء العالم. وقد صدرت هذه التحذيرات قبل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، التي زادت من تأكيد أهمية تدعيم الضمانات وحماية المواد والمرافق النووية.

وإمكان سرقة المواد النووية وتخريب المرافق النووية من المسائل التي تثير قلقا شديدا منذ زمن طويل. وإن كانت الوكالة عاجزة عن القيام بفعالية بتقضي أثر مواقع المواد النووية واستخدامها على الصعيد العالمي، أو عن تقديم الدعم الكافي لتدابير السلامة النووية على الصعيد الوطني، فمن الممكن أن يعود ذلك بعواقب وخيمة على المجتمع العالمي. ويجب ألا ندع هذا يحدث. فالآن، أكثر من أي وقت مضى، نحتاج إلى مهارات الوكالة وخبراتها لكي تحمينا من ذلك.

والحماية المادية للمواد والمرافق النووية أمر ضروري لمنع التخريب يوفر خط دفاع أولا عن طريق ضمان عدم تحويل المواد النووية إلى استخدامات غير مسموح بها، بما في ذلك أثناء نقلها. والمبادئ التوجيهية والخدمات الاستشارية التي تقدمها الوكالة من أجل الحماية المادية تساعد الدول على تنفيذ تدابير حماية موادها النووية من السرقة ومرافقها النووية من التخريب، مما يخفف خطر تمكن إرهابي من سرقة مواد نووية أو احتلال مرفق نووي. ونرحب بقرار المدير العام بعقد اجتماع مفتوح للخبراء القانونيين والتقنيين لكي يضعوا تعديلا محددًا بوضوح من أجل تدعيم الاتفاقية المعنية بالحماية المادية للمواد النووية. وقد حان الوقت لتدعيم الاتفاقية، ونتطلع إلى اتخاذ قرار بذلك في وقت قريب.

ويكفل نظام ضمانات الوكالة لجميع الدول تكريس الأنشطة النووية للأغراض السلمية فقط. بمقتضى الضمانات. وتثني الضمانات الأطراف التي يحتل أن تتسبب في الانتشار عن تحويل المواد النووية لكي تستخدم في الأسلحة النووية، وتساعد على الكشف في الوقت المناسب عن تحويل هذه المواد من الاستخدامات السلمية. وترتكز هذه الضمانات

أو إلى دول قد تدعمهم. ونجاح نظام معاهدة عدم الانتشار بصفة عامة والضمانات النووية بصفة خاصة، يجد من فرصة تحقيق الإرهابيين أهدافهم.

وقد كادت معاهدة عدم الانتشار أن تصبح معاهدة عالمية. ولم يكن من شأنها أن تصبح قوية اليوم لولا القرارات السياسية التي اتخذتها جميع الدول تقريبا طيلة الـ ٣٠ سنة الماضية بالانضمام إلى المعاهدة. والانضمام يتضمن تعهدا من جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بإبرام اتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومع ذلك، لدى الوكالة اليوم أدوات وسلطات جديدة يتضمنها البروتوكول النموذجي. وقبول البروتوكولات الإضافية سيزيد من تدعيم المعاهدة وتعزيز تحقيق أهدافنا المشتركة بشأن عدم الانتشار النووي. وستزداد قيمة البروتوكول بالنسبة لعدم الانتشار بقبوله من جانب المزيد من البلدان وبازدياد الزخم صوب قبوله عالميا. ونرحب بالدور الهام الذي تضطلع به الوكالة في تعزيز قبول البروتوكولات الإضافية على الصعيد العالمي. والإجراءات المتعلقة بالبروتوكول تمثل فرصة هامة لأن تزيد كل دولة من إسهامها في تدعيم الحواجز في وجه انتشار الأسلحة النووية. وتوجه الولايات المتحدة النداء إلى جميع الدول بأن تدخل إلى حيز النفاذ البروتوكولات الإضافية، فضلا عن اتفاقات الضمانات المطلوبة.

وطيلة السنوات الـ ١٥ الماضية، عملت بانتظام الدول الأعضاء في الوكالة على توسيع نطاق أعمال الوكالة فيما يتعلق بالضمانات والحماية المادية والسلامة النووية والتعاون التقني. ومع ذلك، تزداد شحة الموارد المتاحة لهذه الإجراءات نظرا للقيود الخطيرة على الميزانية الاعتيادية للوكالة. وقد حذر المدير العام للوكالة مؤخرا من أنه بدون غوث عاجل، قد تخفق الوكالة في وظيفتها الجوهرية، وهي التحقق من موقع واستخدام المواد النووية ودعم السلامة

ويجدوننا الأمل في أن نستكمل هذا الاستعراض في غضون وقت قريب، وسوف نطلب من دول أعضاء أخرى أن تشارك معنا في جهودنا الرامية إلى ضمان توفير الموارد التي تحتاج إليها الوكالة لمواصلة القيام بعملها الهام وتكثيف تلك الأعمال مع الاحتياجات في المستقبل.

ويقتضي استمرار إحراز التقدم بصدد تحقيق أهدافنا النووية المتمثلة في عدم انتشار الأسلحة النووية التعاون والقيادة على الصعيد الدولي على نطاق واسع. وأعرب، باسم حكومتي، عن الشكر للسيد البرادعي، المدير العام على تقريره الممتاز عن أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال السنة الماضية، ونثني على إنجازات الوكالة. ونتطلع قُدمًا إلى التقرير القادم إلى مجلس الإدارة بشأن السُبل التي يمكن بها تعزيز عمل الوكالة لمنع أعمال الإرهاب التي تنطوي على مواد نووية أو مواد مشعة أخرى. ومثلما سلمنا بالدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة سعيًا إلى إحلال السلام، فإننا نعتبر الوكالة شريكا حيويًا في مواصلة رحلتنا نحو تحقيق السلام والأمن الدوليين.

**السيد لينغ (بيلاروس) (تكلم بالروسية):** نعرب أولاً عن خالص تقديرنا للسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرضه التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠ للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونعتبر هذه الوثيقة، التي هي وثيقة شاملة كالمعتاد، مساهمة لها قيمتها في تعزيز دراية المجتمع الدولي بالعمل الهام الذي تقوم به الوكالة من أجل إقرار السلام والأمن الدوليين، فضلاً عن إحراز تقدم اجتماعي واقتصادي.

بيلاروس عضو كامل العضوية في الوكالة، وما برحت تؤيد بصورة مستمرة وثابتة دعم الدور الذي تقوم به الوكالة بغية العمل على المحافظة بطريقة فعالة على أنظمة عدم انتشار الأسلحة النووية وتوطيد تلك الأنظمة

على نظام شامل ومتبادل، بما في ذلك حساب المواد النووية ومراقبتها على وجه الدقة وإجراءات الإبلاغ والمقاييس والتفتيش في الموقع.

وتثني الولايات المتحدة على الوكالة لنجاحها في دعم هذا النظام وتطبيق الضمانات. ونؤكد من جديد على ضرورة المحافظة على هذه الفعالية وفي الوقت نفسه تعزيز قدرة الوكالة على اكتشاف المواد والأنشطة النووية غير المعلن عنها. وتولي الأمم المتحدة أعلى الأولويات للمحافظة على نظام الضمانات الدولية وتعزيزه فيما يتعلق بدعمها للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويسرنا ملاحظة الجهد الممتاز الذي تقوم به الوكالة لتكثيف عملها في مجال التصدي لمصادر الإشعاع التي لم تخضع أو التي خضعت لرقابة تنظيمية فعالة. ومع أن معظم هذه المصادر صغيرة، وتمثل خطراً ضئيلاً على الصحة أو السلامة، إلا أن البعض منها أكبر من ذلك ويمكن أن يمثل أخطاراً لها شأنها. ولقد بدأ الجهد الذي تبذله الوكالة للحد من معاناة الناس والحد من الآثار الصحية المحتملة على الأجل الطويل من مصادر الإشعاع غير المعروف مآلها، فضلاً عن الحد من الخطر الذي يمكن أن يمثله استخدام الإرهابيين لتلك المصادر بصفقتها أسلحة مشعة، مما يمثل خطراً لتلويث مناطق جغرافية كبيرة. بيد أننا نعرف أنه ما زال يتعين عمل الشيء الكثير.

إن قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على استدامة هذه البرامج الهامة تعتمد على مواصلة الدعم الذي تتلقاه من أعضائها. وستواصل الولايات المتحدة تقديم مساعدة مالية معتبرة للوكالة. غير أنه في ضوء الأحداث التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، تضطلع الولايات المتحدة باستعراض دقيق لبرامج الوكالة واحتياجاتها، على حد سواء، وتستعرض أفضل طريقة لتلبية تلك الاحتياجات على أكمل وجه ممكن.

المهتمة، وقبل كل شيء، فيما يتعلق بالعمل على زيادة تطوير التنمية المستدامة في المناطق المتأثرة.

**السيد كروخمال (أوكرانيا)** (تكلم بالانكليزية):

يهنئ وفد أوكرانيا السيد محمد البرادعي على إعادة تعيينه مديراً عاماً للوكالة الدولية للطاقة الذرية ويثني عليه لتقديمه التقرير السنوي للوكالة وعلى مقدمته المتعلقة بأنشطتها الحالية.

إن المجالات الجوهرية الأربع في اختصاص الوكالة -

التكنولوجيا، والسلامة النووية، والتحقق والتعاون التقني - تجعلها هيئة دولية فريدة من نوعها، تجمع بين الأهداف التكنولوجية من أجل التنمية وأدوات ضمان عدم انتشار الأسلحة النووية. وقدم مدخل جديد من حيث الكم لتعزيز الضمانات. وفي السنة الماضية، تمكنت الوكالة من تقييم وتقديم تأكيدات واسعة النطاق لعدم التحويل وعدم الإيضاح عن وجود مواد أو أنشطة نووية لم يُعلن عنها في المرافق في سبع دول لديها اتفاق ضمانات شاملة وبروتوكول إضافي، على حد سواء. ونعرب عن القلق لأن الدول الـ ٥٠ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تبرم بعد اتفاقاً شاملاً للضمانات مع الوكالة.

وتعتبر أوكرانيا تطبيق نظام الضمانات بصورة شاملة

حجر الزاوية في نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. ونطالب الدول التي لم تبرم بعد اتفاقاً شاملاً للضمانات مع الوكالة أن تبادر إلى ذلك في أسرع وقت ممكن دون إبطاء. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى إسراع التقدم المحرز بصدد تحقيق أهداف المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ لاتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية وتوطيد نظام عدم انتشار الأسلحة النووية بصورة عامة.

وأثبت المؤتمر العام الخامس والأربعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية مرة أخرى أن الدول الأعضاء في الوكالة

على نحو فعال، فضلاً عن وضع نظام ضمانات يُعتمد عليه لمعامل الطاقة الذرية القائمة حالياً والتكنولوجيات النووية الحالية.

ويغتنم وفدي هذه الفرصة ليؤكد على التزام جمهورية بيلاروس التام بتنفيذ التزاماتها الدولية في هذه المجالات. ونعرب عن التقدير لما تلقيناه من مساعدة ودعم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصدد تنفيذ التزاماتنا على نحو فعال.

قام التغلب على نتائج كارثة مصنع توليد الطاقة النووية في تشيرنوبيل بدور خاص في التعاون بين بيلاروس والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحيط علماً مع التقدير بأنه في الوقت الحاضر، أي بعد ١٥ سنة من الحادثة، تولى الوكالة قدراً كبيراً من الاهتمام لهذه المشكلة. وثمة دليل ملموس على هذا الاهتمام وهو عدد المشاريع الهامة التي نفذت في بلدي بمساعدة الوكالة لدراسة نتائج كارثة تشيرنوبيل وتخفيف حدتها وتقليل آثارها إلى أدنى حد ممكن. ويحدونا الأمل في أن تسعى الوكالة في أعمالها في المستقبل في هذا المجال إلى تطوير وتنفيذ نهج ابتكارية للتعاون الدولي بشأن تشيرنوبيل، وفقاً للأحكام ذات الصلة التي أصدرتها الجمعية العامة.

وفي هذا السياق، لاحظت جمهورية بيلاروس بقدر كبير من الاهتمام ما قاله المدير العام في الدورة العادية الخامسة والأربعين الأخيرة للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي المداولات الحالية، عن إمكانية إنشاء آلية استشارية دولية فريدة لجمع البيانات وتحليلها عن نتائج كارثة تشيرنوبيل وعن التدابير التي يجري اتخاذها حالياً أو التي ربما تُتخذ، للتغلب على تلك النتائج. وهذه الفكرة جديدة بالمزيد من البحث الدولي الشامل والمفصّل، مع مراعاة الآراء التي أعربت عنها جميع الأطراف الفاعلة

اقتناء مواد وتقنيات نووية وتحويلها. ونتفق مع الأمين العام تماماً في رأيه القائل بأن في وسعنا، رغم عجز العالم عن منع وقوع هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، أن نفعل الكثير للمساعدة في منع القيام بأعمال إرهاب تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل في المستقبل. وينبغي أن يحسب المجتمع الدولي حساباً كاملاً لأعظم خطر مباشر، قد ينشأ عن اقتناء سلاح نووي أو بيولوجي أو كيميائي واستعماله من قبل جماعة غير حكومية، أو حتى من قبل أحد الأفراد.

وقد كانت أوكرانيا من المؤيدين بحماس للقرار GC(45)/RES/14 "تدابير لتحسين أمن المواد النووية وغيرها من المواد المشعة" الذي اعتمده المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا التوقيت المناسب. ويؤكد القرار أهمية الحماية المادية للمواد النووية، للحيلولة دون استخدامها غير المشروع ولمنع تخريب المنشآت النووية والمواد النووية. ونرجو أن تشرع الوكالة في إجراء استعراض واف للبرامج ذات الصلة بغية تحديد مزيد من التدابير اللازمة لتعزيز أمن المواد والمرافق.

ومن الخطوات الهامة للاقترب من الهدف المتمثل في عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، بطبيعة الحال، استحداث قاعدة بيانات علمية تقوم على مواد متاحة للجمهور عن الأعمال الإرهابية أو التهديد بارتكابها أو الاشتباه في ارتكابها باستعمال هذه الأسلحة. ويسرنا أن ننوّه بتعاون إدارة شؤون نزع السلاح مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في إعداد نُهج للقيام بهذه المهمة.

وختاماً، نتطلع إلى اتخاذ قرار شامل بشأن بند جدول الأعمال قيد المناقشة، ونرجو أن تتمكن الجمعية العامة من اعتماد مشروع القرار المتعلق بتقرير الوكالة بتوافق الآراء، إظهاراً لمواصلتها تقديم الدعم للوكالة، فهي من

لا تزال ملتزمة بالعمل معا لتعزيز التطبيقات السلمية للطاقة النووية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وقدمت أوكرانيا بعد أن أغلقت مصنع الطاقة النووية في تشيرنوبيل في كانون الأول/ديسمبر الماضي، مساهمة كبيرة في تعزيز نظام السلامة النووية الشامل.

وفي الوقت نفسه، تقتضي أعمال المتابعة المتعلقة بوقف المفاعل الثلاثة في الموقع، والملجأ، أن يبذل المجتمع الدولي جهوداً فورية ومتضافرة. وترحب أوكرانيا ترحيباً كبيراً بمبادرة عقد منتدى مشترك بشأن نتائج تشيرنوبيل، الذي تكلم عنه المدير العام في بيانه. وأعتقد أن الوكالة ستقوم بدور هام في هذا المنتدى.

وتمد الوكالة عن طريق عنصر التكنولوجيا النووية التابع لها يد العون للدول الأعضاء في حل مسائل التطوير العاجلة. فكثير من الدول الأعضاء ترى في الطاقة النووية بديلاً رئيسياً لمصادر الطاقة الموجودة لديها، وطريقة لكفالة التنمية المستدامة. وترى أوكرانيا ارتباطاً لا ينفصم بين مواصلة تطوير قطاع الطاقة النووية بها وبين معايير السلامة الدولية المطبقة في محطات القوى الكهربائية النووية العاملة والمحطات قيد التشييد.

وترحب أوكرانيا بالجهود التي تبذلها الوكالة لتعزيز الأمان النووي وأمان النفايات المشعة والتدابير التي تتخذها لتحسين التعاون الدولي بشأن سلامة النقل والتثقيف والتدريب وبأنشطة التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي المؤتمر العام الخامس والأربعين للوكالة، كان من دواعي سرور الوفد الأوكراني أن يلاحظ استمرار الوكالة في الاضطلاع على نحو فعال بهذه الأنشطة بالرغم من القيود الخطيرة المتعلقة بالميزانية.

وقد أبرز خطر الإرهاب العالمي أهمية تدابير الحماية المادية، والمحاسبة، وعدم الانتشار النووي لمنع الكيانات من

بها عملياً على أي نحو للاستخدام في الأسلحة. وفي شباط/فبراير ١٩٩٤، أتمت الوكالة إخراج جميع المواد النووية الصالحة للاستخدام في الأسلحة من العراق، وأهمها وقود المفاعلات البحثية الخاضع لضمانات الوكالة“.

ثانياً، ونشير إلى ما ذكره السيد سكوت ريتير، رئيس فرق التفيتش المعنية بتدمير أسلحة الدمار الشامل في العراق في مجلة تحديد الأسلحة اليوم (Arms Control Today) الصادرة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وأقتبس:

”بنهاية عام ١٩٩٨ كان العراق في الحقيقة متزوع السلاح بدرجة لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث. لكن اللجنة الخاصة للأمم المتحدة [اليونسكوم] ومجلس الأمن لم يكونا قادرين، أو في بعض الأحيان راغبين، بالاعتراف بهذا التنفيذ“.

ثالثاً، وعلى العموم فإن اللجنة الخاصة [يونسكوم] قد انتهجت وعلى نحو واضح لا لبس فيه سلوكاً يتمثل في وضع العراقيل وخلق الأزمات والتأكيد على مسائل لا علاقة لها بملفات نزع السلاح، والتي بدأت بالظهور منذ حريف عام ١٩٩٨. والهدف من ذلك هو إدامة الحصار المفروض على العراق، رغم الجهود الكبيرة التي بذلها العراق وحقق بموجبها تنفيذاً جوهرياً ونوعياً لالتزاماته، باعتراف عناصر اللجنة الخاصة كما ذكرنا آنفاً.

وهنا أود أن أذكر الوفود بضرورة النظر على نحو موضوعي في مسألة نزع سلاح العراق، وعدم التأثر بالأهواء السياسية وبوجهات نظر بعض الدول التي تسعى إلى تحقيق مصالحها السياسية، لا سيما وأن العراق لم يدخر جهداً من أجل تنفيذ الالتزامات التي فرضت عليه، أملاً في أن يؤدي ذلك إلى موقف من مجلس الأمن يتماشى مع

المنظمات الرئيسية في الترويج للطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالاسبانية): أود إبلاغ الأعضاء بأنه سيقدم مشروع قرار في إطار هذا البند من جدول الأعمال في موعد قادم.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في التكلم ممارسة لحق الرد.

وهل لي أن أذكر الأعضاء بأنه، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، فإن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وعلى خمس دقائق للثانية، وينبغي للوفود الإدلاء بها من مقاعدها.

**السيد القاضي** (العراق) (تكلم بالعربية): وفد بلادي يأخذ حق الرد لتقديم بعض الملاحظات على ما جاء في كلمة الوفد الأسترالي.

وقبل أن يقدم وفد بلادي هذه الملاحظات، يتوجب عليه أن يتقدم بالتهنئة إلى الدكتور محمد البرادعي، المدير التنفيذي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقريره. وكذلك يثمن وفد بلادي جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منع انتشار الأسلحة النووية.

أشار وفد استراليا إلى بلادي فيما يتعلق بإجراءات نزع السلاح النووي. بموجب قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة. وفي هذا الصدد نود أن نبين ما يلي.

أولاً، نشير إلى تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المقدم إلى مجلس الأمن في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ (S/1997/779) و٧ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٨ (S/1998/927). وقد جاء في الفقرة ١٧ من التقرير الأخير:

”لا توجد دلائل على أنه لا تزال توجد في

العراق أي قدرة مادية على إنتاج مواد نووية يعتقد

إرادة الجانب الأمريكي وموقفه. وإذا أرادت اليابان وكوريا الجنوبية اتخاذ نهج عادل من هذه القضية، فسيكون عليهما أن تحثا الولايات المتحدة على أن تنفذ بحسن نية الإطار المتفق عليه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة.

### برنامج العمل

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأنه تسهلاً لإجراء انتخاب أعضاء لجنة القانون الدولي يوم الأربعاء، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، في إطار البند ١٦ (أ) من جدول الأعمال، سنشرع وفقاً للممارسة المتبعة في التماس مقرر من الجمعية العامة بشأن توجيه طلب إلى الأمانة العامة بإصدار قائمة مستكملة منقحة للمرشحين، تظهر فيها جميع الأسماء التي تم استلامها. ويزمع رئيس الجمعية العامة أن يجعل استشارة الجمعية في هذا الصدد على رأس جدول أعمال جلستنا العامة التالية، صباح يوم الجمعة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٨.

التزاماته الواضحة تجاه العراق، مثلما وردت في قرارات المجلس نفسه.

لقد أشار وفد استراليا إلى بلادي، وأود أن أستعري انتباهه إلى أن السيد محمد البرادعي، المدير التنفيذي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أشار قبل قليل، عند تقديمه تقرير الوكالة، إلى قيام فريق الوكالة بزيارة العراق للسنة الثانية، للتحقق من المواد النووية. إن العراق يمثل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويتعاون مع الوكالة وفقاً لاتفاق الضمانات المعقود بين العراق وبين الوكالة. لذلك، فإن إشارة المندوب الاسترالي إلى بلادي تفتقر إلى الموضوعية.

### السيد آن ميونغ صن (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)

(تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يرد على ما ذكرته بعض الوفود بخصوص اتفاقات الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن المسألة النووية المزعومة، أثبتت أصلاً بهدف تشديد الخناق على بلدنا في ظل خلفية الحالة السياسية الدولية التي سادت في بداية التسعينات. وهي أساساً نتاج سياسة معادية تمارسها الولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أما مسألة اتفاقات الضمانات فسوف تُحل تلقائياً عندما ينفذ الإطار المتفق عليه الذي عقد في عام ١٩٩٤ بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، وعندما تنفجر العلاقة العدائية القائمة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. إلا أن الولايات المتحدة لا تنفذ بحسن نية الإطار المتفق عليه. كما أن مشروع بناء مفاعلات الماء الخفيف الذي كان من المقرر أن يكتمل بحلول عام ٢٠٠٣، متوقف الآن عند مرحلة حفر الأرض. ومصير الإطار المتفق عليه المعقود بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة يتوقف على